

لا تصح صلاته<sup>(١)</sup> ، قال عطاء<sup>(٢)</sup> : كل من يعلم صلاته ويقف على الأرك

يجوز أن يصلي بصلاته قريباً كان أو بعيداً<sup>(٣)</sup> ، ويقيس على

المسجد . ودليلنا قوله // عز وجل : + فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا

الْبَيْعَ<sup>(٤)</sup> ، وظاهر الآية أن من يعلم بصلاة الإمام وهو في داره

يلزمه السعي .

وروي عن رسول الله x أنه قال في خبر طويل : " لو صليتم في بيوتكم لضللتكم " <sup>(٥)</sup> ، وهذا يدل على أن من علم بصلاة الإمام وهو في داره لا يجوز أن يصلي بصلاته إلا في موضع خصه الدليل . إذا ثبت أنه لا يجوز الاقتداء بالإمام إلا إذا كان قريباً منه ، فالشافعي قدر القرب بثلاثمائة مائة ذراع<sup>(٦)</sup> فما دونه<sup>(٧)</sup> . واختلفوا في الطريق

(١) انظر : فتح العزيز ( ١٧٨ / ٢ ) ، الحاوي ( ٤٣٣ / ٢ ) ، الوسيط ( ٢٣١ / ٢ ) ، التنبيه ص ٥٤ ، التهذيب ( ٢٨١ / ٢ ) ، مختصر البويطي الورقة ( ٨٣ / ب ) ، المقنع الورقة ( ٦٣ ) ، البيان ( ٤٣٦ / ٢ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ١٤١١ / ٢ ) .

(٢) عطاء بن أبي رباح ، شيخ الإسلام ، مفتي الحرم ، أبو محمد ، المكي ، يقال : ولاؤه لبني جمح ، ولد في أثناء خلافة عثمان ، ونشأ بمكة ، قال علي بن المديني : اسم عطاء : أسلم . قال بعض أهل العلم : كان عطاء أسود ، أعور ، أفطس ، أشل ، أعرج ، ثم عمي ، وكان ثقة فقيهاً عالماً كثير الحديث ، توفي سنة ١١٤ هـ في رمضان . انظر : سير أعلام النبلاء ( ٧٨ / ٥ وما بعدها ) .

(٣) انظر : فتح العزيز ( ١٧٩ / ٢ ) .

(٤) سورة [ الجمعة : ٩ ] .

(٥) الحديث ورد في صحيح مسلم بلفظ : " لو أنكم صليتم في بيوتكم كما يصلي هذا المتخلف في بيته لتركتم سنة نبيكم ، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتكم " ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ، كتاب المساجد باب فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد في التخلف عنها ( ١٥٦ / ٥ ) . وفي سنن ابن ماجه " لو أن كلكم صلى في بيته لتركتم سنة نبيكم ، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتكم " .

انظر : سنن ابن ماجه ، كتاب المساجد ، باب المشي إلى الصلاة ( ٢٥٥ / ١ ) .

(٦) الذراع : وهي اليد من كل حيوان ولكنها من الإنسان من طرف المرفق إلى طرف الإصبع الوسطى المعجم الوسيط ( ٣١١ / ١ ) . ومهما اختلفت مسمياته فطوله يعد

(٧) انظر : المقادير في الفقه الإسلامي في ضوء التسميات المعاصرة ص ٦٩ .

(٨) انظر : الحاوي ( ٤٣٣ / ٢ ) ، الوسيط ( ٢٣١ / ٢ ) ، التهذيب ( ٢٨٢ م ٢ ) ،

الذي أخذ منه هذا التقدير : فمنهم من قال : إنما أخذ هذا من العرف ؛ فإن المزماني ذكر في الكتاب وقوله ما تعرفه الناس قريباً ، وهذا التقدير [ يعد قريباً في العادة ؛ لأن الرمية في العادة تبلغ هذا القدر ] ، فقدر رمية بـ \_\_\_\_\_ سهم يكون في حد القرب . ومنهم من قال : إنما أخذ الشافعي - رحمه الله - هذا التقدير من صلاة الخوف ؛ لأن ابن عمرو روى أن الرسول الله ﷺ جعل القوم فرقتين ، فجعل فرقة منهم في وجاه العدو ، وتتحنى مع الفرقة الأخرى وصلى بهم ركعة ، ثم إنهم جاؤوا إلى العدو فوقفوا في مقابلتهم ، وجاءت الطائفة الحارسة فصلت مع رسول الله ﷺ // الركعة الأخرى<sup>(٢)</sup> . فالفرقتان كانتا في الصلاة والمسافة بينهما قدر ثلاثمائة ذراع ؛ لأنهم تباعدوا من العدو مقدار ما أمنوا رمية ، فقدر البعد بين الإمام والمأموم بقدر المسافة بين الطائفتين .

د [١٠٥٩]

[اعتبار ثلاثمائة ذراع تحديد أم تقرب ؟]

فروع أربعة : أحدها : اعتبار ثلاثمائة ذراع تحديداً<sup>(٣)</sup> أو تقريباً ؟ المذهب أنه تقريب ؛ لأنه أخذ ذلك من العرف ، فعلى هذا لو زادت المسافة على ثلاثمائة ذراع بقدر يسير تجوز الصلاة<sup>(٤)</sup> ، وقال قوم : هو تحديد اعتباراً بتقدير مدة البلوغ بخمس عشرة سنة ، وإن كان // ابن أربع عشرة يقارب [ ابن خمس عشرة ] في العقل والكمال ، وكذلك السفر قدر بمرحلتين<sup>(٥)</sup> وإن كان السفر إذا نقص عن

ط [١١٣] هـ [٢٠٢]

العزیز ( ٧٩ / ٢ ) ، التنبيه ص ٥٤ ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة ( ١ / ٣٩٦ ) ، التعليقة ( ١٠٥٩ / ٢ ) .

ساقط من ( ط ) .

(٢) الحديث أخرجه البخاري ، باب صلاة الخوف ، انظر : فتح الباري ( ٤٢٩ / ٢ ) . ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب صلاة الخوف ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ( ٣٢٤ / ٦ ) .

(٣) التحديد : حدد معنى اللفظ العبارة أي وضحه وبينه ، وتحدد : تعين . المعجم الوسيط

( ١٦٠ / ١ ) .

(٤) انظر : المجموع ( ٢٥٩ / ٤ ) ، البيان ( ٤٣٧ / ٢ ) ، الحاوي ( ٤٣٣ / ٢ ) - ( ٤٣٤ ) ، التهذيب ( ٢٨٢ / ٢ ) ، العزیز ( ١٧٨ / ٢ ) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة

( ١ / ٣٩٦ ) ، التعليقة ( ١٠٥٩ / ٢ ) ، مختصر البويطي الورقة ( ١ / ٨٣ ) .

في ( د ) ، ( هـ ) : " يقارب ابن خمس عشرة " ، وفي ( ط ) : " يقارب من خمسة عشر " .

في ( ط ) " وذلك مسافة السفر قدر مرحلتين " .

[ إذا وقف المأموم  
خلف الإمام على  
ثلاثمائة ذراع ]

مرحلتين وجد فيه المشقة<sup>(١)</sup>.

**الثاني :** إذا وقف خلف الإمام على ثلاثمائة ذراع ، وصف آخر خلفهم على ثلاثمائة ذراع ، ثم بعدهم صف ثالث ورابع إلى حيث انتهى ، والمسافة بين كل صف والذي قبله هذا العدد تصح الصلاة ، وتجعل محل صف مع الذي خلفه كالإمام مع المأموم . وعلى هذا لو وقف على يمين الصف قوم على ثلاثمائة ذراع منهم أو على يسارهم فاقفوا بالإمام يجوز ، ويكون ذلك حد القرب بين المأمومين كما هو حد القرب بين الصفين .

[ وجود طريق بين  
الإمام والمأموم ]

**الثالث :** إذا كان بين الإمام والمأموم طريق يجوز الاقتداء عندنا<sup>(٢)</sup> ، وقال أبو حنيفة : لا يجوز<sup>(٣)</sup> . ودليلنا ما روي أن أنساً كان يصلي في بيت حميد<sup>(٤)</sup> بن عبد الرحمن بن عوف بصلاة الإمام في المسجد<sup>(٥)</sup> ، وكان بين البيت والمسجد طريق ، وما أنكر عليه ذلك أحد .

[ إذا كان بين  
الإمام والمأموم  
نهر ]

**الرابع :** إذا كان بين الإمام والمأموم نهر ، فإن كان نهراً [ صغيراً ] لا يمنع الاستطراق<sup>(٦)</sup> يجوز ، وإن كان نهراً واسعاً

(١) انظر : المجموع ( ٢٥٩ / ٤ ) ، البيان ( ٤٣٧ / ٢ ) ، الحاوي ( ٤٣٤ / ٢ ) ، التهذيب ( ٢٨٢ / ٢ ) ، العزيز ( ١٧٨ / ٢ ) .

(٢) انظر : الإبانة الورقة ( ٤٤ / ب ) ، روضة الطالبين ( ٤٦٧ / ٢ ) ، البيان ( ٤٣٩ / ٢ ) ، التهذيب ( ٢٨٢ / ٢ ) ، التعليق للقاضي حسين ( ١٠٥٩ / ٢ ) ، المقنع الورقة

د [ ٥٩٩ ]

( ٩٣ ) ، مختصر البويطي الورقة ( ٨٣ / ب ) .

(٣) انظر : المبسوط ( ١٩٣ / ١ ) ، وفيه تفصيل : إن كان بينهما طريق يمر فيه الناس ، والمراد طريق يمر فيه العجلة يمنع الاقتداء ، انظر : بدائع الصنائع ( ٣٦١ / ١ ) .

(٤) حميد بن عبد الرحمن بن عوف الحميري ، شيخ بصري ثقة عالم ، حدث عن أبي هريرة وأبي بكره الثقفي ، وابن عمر ، وحدث عنه ابن بريده وابن سيرين وجماعة ، قال العجلي : تابعي ثقة .

انظر : سير أعلام النبلاء ( ٢٩٣ - ٢٩٤ ) ، شذرات الذهب ( ١١١ / ١ ) .

(٥) الأثر أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ( ١٥٨ / ٣ ) ، كتاب الصلاة في باب المأموم يصلي خارج المسجد بصلاة الإمام وليس بينهما حائل . وعبد الرزاق في المصنف

( ٢٣١ / ٣ ) .

( هـ ) : " معتبراً " .

(٦) الاستطراق بين الصفوف أي الذهاب بينها ، استفعال من الطريق ، وفي القدروي : من غير أن يستطرق نصيب الآخر أي يتخذ طريقاً . انظر : المغرب ( ٢٠ / ٢ ) ، واستطرق إلى الباب ونحوه : سلك الطريق إليه . المعجم الوسيط ( ٥٥٦ / ٢ ) .

ولكن الماء فيه قليل ؛ بحيث يمكن الوقوف فيه ، ولم يزد البعد على ثلاثمائة ذراع يجوز<sup>(١)</sup> ، وإن كان الماء كثيراً فوجهان : أحدهما : يجوز قياساً على مسألة البعد على ما سنذكر<sup>(٢)</sup> . والثاني : لا يجوز إلا أن يكون هناك قنطرة<sup>(٣)</sup> ، ويخالف مسألة السفينة<sup>(٤)</sup> ؛ لأن البحر جعل [ كالبر ] في الحكم<sup>(٥)</sup> ، فأما النهر القاطع بين جانبيه [ حصل ] له حكم البر ، وهذه طريقة من حمل الأمر على مكان الاستطراق [ مع القرب ] وسنذكره<sup>(٦)</sup> .

**الثالثة :** إذا أراد أن يصلي مع الإمام في المسجد ، // فليس يعتبر القرب في صحة الاقتداء ؛ ولكن المعتبر [ العلم بصلاة ] الإمام<sup>(٧)</sup> ، بعدت المسافة أو قربت ؛ لأن جميع المسجد في الحكم كالشيء الواحد ؛ ولهذا إذا كان للمسجد الكبير إمام راتب فصلى<sup>(٨)</sup> في زاوية منه ، يُكره لقوم آخرين أن يصلوا في زاوية أخرى جماعة بغير إذنه كالمسجد الصغير [ سواء ]<sup>(٩)</sup> وهو مبني للصلاة ، فكان نفس المكان جامعاً بينهما<sup>(١٠)</sup> .

(١) روضة الطالبين ( ٤٦٦ / ١ ) ، التهذيب ( ٢٨٢ / ٢ ) ، العزيز ( ١٨٤ / ٢ ) ، التعليقة ( ١٠٦١ / ١ ) ، مختصر البويطي الورقة ( ٨٣ / ب ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ١٤٠٥ / ٢ ) .

(٢) انظر المسألة السادسة من هذا الفصل .  
(٣) قنطرة : القناطر جمع قنطرة ؛ وهي الجسر . المطلع على أبواب المقنع ( ٢١٩ / ١ ) .

وقال في المعجم الوسيط ( ٧٦٢ / ٢ ) : القنطرة : هي جسر متقوس مبني فوق النهر يعبر عليه ، والجمع قناطر .

(٤) مسألة السفينة انظرها في المسألة الثانية عشرة من هذا الفصل .

(٥) في ( د ) ، ( ط ) : " كالبحر " .

(٦) إذا كان واسعاً ، وإذا كان ضيقاً .

(٧) في ( د ) ، ( هـ ) : " ما جعل له " ، وفي ( ط ) ، ( هـ ) : " حصل " .

(٨) ساقطة من ( د ) ، ( ط ) .

(٩) انظر المسألة العاشرة من هذا الفصل .

(١٠) في ( ط ) : " المعتبر بصحة الإمام " ، وفي ( د ) ، ( هـ ) : " العلم بصلاة الإمام " .

(١١) في ( ط ) : " يصلي " ، وفي ( د ) ، ( هـ ) : " فصلى " .

(١٢) ساقطة من ( د ) .

(١٣) قال الرافعي : مما يجب معرفته أن العلم بالأفعال الظاهرة من صلاة الإمام مما لا بد منه ، اتفق عليه الأصحاب وحكوه عن نص الشافعي ، ووجهه بأنه لو لم يعلمها لكانت صلاته موقوفة على صلاة من لا يمكن من متابعتها . ثم العلم قد يكون

[ لو وقف الإمام  
على سطح  
المسجد والمأموم  
في المسجد أو  
بالعكس ]

فروع أربعة : أحدها : لو وقف الإمام على سطح المسجد والمأموم في المسجد أو بالعكس من ذلك يجوز ، حتى لو وقف أحدهما على منارة في المسجد [ أو ] على سطح المسجد ، والثاني في بئر [ في المسجد وكان يعلم بصلاة الإمام [ في المسجد ] ] ويقف على الأركان ، تصح الصلاة<sup>(٤)</sup> ؛ لما روي أن أبا هريرة صلى فوق سطح المسجد بصلاة الإمام في المسجد<sup>(٥)</sup> .

[ حكم الاقتداء  
إذا كانت المساجد  
متصلة مفتوحة  
إلى بعضها ]

الثاني : إذا كانت مساجد متصلة مفتوحة بعضها إلى بعض ، فوقف الإمام في واحد والمأموم في آخر ، وكان في المسجد بيت ، فوقف أحدهما في البيت والآخر خارج البيت واقتدى ، صح<sup>(٦)</sup> ؛ لما ذكرنا أن المسجد جامع بينهما<sup>(٧)</sup> // ، فلا يعتبر معه [ جامع ] آخر

هـ [ ٢٠٣ ]

[ لو وقف  
الإمام في مسجد  
والمأموم في آخر  
وبينهما طريق ]

الثالث : لو وقف الإمام في مسجد والمأموم في مسجد آخر وبينهما طريق واقتدى به ، لا يجوز على ظاهر المذهب<sup>(٨)</sup> ؛ إلا أن

بمشاهدة الإمام ، أو بمشاهدة بعض الصفوف ، وقد يكون بسماع صوت الإمام أو صوت المترجم ، وقد يكون بهداية غيره وإن كان أعشى أو أصم .

انظر : العزيز ( ١٧٦ / ٢ ) ، الحاوي ( ٤٣٢ / ٢ ) ، البيان ( ٤٣٣ / ٢ ) ،

ص ٢٠١ ، مختصر البويطي الورقة ( ٧ / ٨٣ ) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة ( ١ / ٣٩٥ ) ، التعليقة ( ١٠٥٩ / ٢ ) ، المقنع الورقة ( ٦٣ ) .

✗ ( أ ) ساقطة من ( د ) .

✗ ساقطة من ( هـ ) .

✗ ساقطة من ( د ) .

(٤) انظر : الأم ( ٣٠٢ / ١ ) ، الوسيط ( ٢٣٣ / ٢ ) ، فتح العزيز ( ١٧١ / ٢ ) ،

التهذيب ( ٢٨١ / ٢ ) ، روضة الطالبين ( ٤٦٤ / ١ ) ، نهاية المطلب ج ٢ ( ١ / ٣٩٥ ) ،

التعليقة للقاضي حسين ( ١٠٥٨ / ٢ ) ، المقنع الورقة ( ٦٣ ) ، التعليقة لأبي

الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ١٣٩٧ / ٢ ) .

(٥) أخرجه البيهقي بإسناد فيه صالح مولى التوامه في السنن الكبرى ( ١١١ / ٣ ) .

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ( ٢٢٣ / ٢ ) . وذكره ابن حجر في فتح الباري

( ٤٨٦ / ١ ) .

(٦) انظر : روضة الطالبين ( ٤٦٥ / ١ ) ، فتح العزيز ( ١٧٧ / ٢ ) ، التعليقة

للقاضي حسين ( ١٠٥٩ / ٢ ) ، الوسيط ( ٢٣١ / ٢ ) ، نهاية المطلب ج ٢ ( ١ / ٣٩٥ ) .

(٧) باعتبار أنها متصلة مع بعضها أو مفتوحة بعضها إلى بعض .

✗ في ( د ) ، ( هـ ) : " جامع " ، وفي ( ط ) : " بجامع " .

(٩) انظر : فتح العزيز ( ١٧٨ / ٢ ) ، الوسيط ( ٢٣١ / ٢ ) ، التعليقة ( ١٠٦٠ / ٢ ) ،

نهاية المطلب ج ٢ الورقة ( ٣٩٥ / ب ) .

تكون الصفوف متصلة ؛ لأن أحد المسجدين منفرد عن الآخر ؛  
ولهذا لو صلى في أحد المسجدين بالجماعة ، لا يكره إقامة الجماعة  
في المسجد الآخر .

[ لو كان أحد  
المسجدين متصلاً  
بالآخر وبينهما  
باب ] ١١٦

الرابع : لو كان أحد المسجدين متصلاً بالآخر ، إلا أن بينهما  
حائطاً أو باب مسجد يفتح // إلى درب آخر ، فوقف الإمام في [ واحد  
X ] ، والمأموم في آخر فاقتدى به ، لا تصح الصلاة وإن كان يعلم  
بصلاته (٢) ؛ لما ذكرنا أن كل مسجد منفرد عن الآخر (٣) .

[ وقوف المأموم  
خارج المسجد ]  
ط [ ١١٤ ب ]

الرابعة : [ لو ] وقف الإمام في المسجد ، والمأموم خارج  
المسجد ، وبينهما حائل يمنع الاستطراق // والمشاهدة ، فاقتدى به ،  
لا تصح الصلاة عندنا (٥) وإن كان قريباً من الإمام ، قال مالك :  
تصح صلاته بصلاة الإمام إلا في الجمعة (٦) . ودليلنا ما روي عن  
رسول الله X أنه قال : " لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد " ،  
وروي أن نسوة أرثن الصلاة في حجرة عائشة مع الإمام ، فقالت لهن

X في ( ط ) : [ في المسجد ] وفي ( د ) ، ( هـ ) : [ في واحد ] .

(٢) انظر : المحرر ص ٢٠٤ ، روضة الطالبين ( ١ / ٣٩٣ ) ، مغني المحتاج ( ١ /  
٤٩٨ ) ، التعليقة ( ٢ / ١٠٦٠ ) .

(٣) باعتبار أن كل مسجد له حكم خاص به .

X ساقطة من ( د ) .

(٥) انظر : الإبانة الورقة ( ٣ / ٤٤ ) ، الوسيط ( ٢ / ٢٣٤ ) ، التعليقة لأبي الطيب  
الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ٢ / ١٤٠٧ ) ، روضة الطالبين ( ١ / ٤٦٨ )  
، البيان ( ٢ / ٤٣٥ ) ، المحرر ص ٢٠٥ ، المقنع الورقة ( ٦٣ ) ، التعليقة ( ٢ /  
١٠٦١ ) ، والقاعدة في التنبيه ص ٥٤ : إذا منع الاستطراق دون المشاهدة قيل :  
يجوز ، وقيل : لا يجوز ، وإذا منع الاستطراق والمشاهدة لا تصح صلاته .

(٦) انظر : المدونة ( ١ / ١٧٦ ) . ومذهب الإمام مالك فيمن صلى بصلاة الإمام في  
المسجد وهناك حائل يمنع الاستطراق والمشاهدة قال في إحدى الروايتين عنه : لا  
تصح ، وقال بالجواز إذا كان للدور كوى أو مقاصير يرون منها الإمام .  
وفي الرواية الأخرى قال : تصح مع الكراهة ، وصححه مطلقاً إذا كانوا يسمعون  
الإمام .

: " لا تصلين بصلاة الإمام في المسجد ؛ فإنكن دونه في حجاب " (١)  
 فأمّا إذا كان الحائض الحائض  
 يمنع الاستطراق ؛ ولكن لا يمنع المشاهدة مثل الشباك (٢) ، فهل  
 صح  
 أم لا ؟ فيه وجهان (٣) : أحدهما : يصح ؛ لوجود القرب والمشاهدة ،  
 [ ولأن ] الاستطراق لا يعتبر به ، ألا ترى أن في الصحراء إذا  
 كان البعد بينهما أكثر من ثلاثمائة ذراع لا يجوز الاقتداء والاستطراق  
 ممكن . والثاني : لا يصح ؛ لأن الحائض موجود ، ولا اعتبار بالمشاهدة ؛  
 فإنه لو وقف على أكثر من ثلاثمائة ذراع لا يصح الاقتداء مع وجود  
 المشاهدة .

[ موقف المأموم  
 في الصحراء ]

الخامسة : إذا كان المسجد في الصحراء ، أو ليس للمسجد حائط  
 في محاذاة القبلة ، فكان إذا وقف المأموم خلفه في الصحراء يرى  
 الإمام ، أو كان له حائط إلا أن فيه باباً وكان يرى الإمام من الباب ،  
 فوقف واقتدى به على ثلاثمائة ذراع [ يجوز ] ؛ لأن الاقتداء على  
 القرب جائز [ في ] الصحاري (٧) ، وفي المسجد جائز من غير  
 اعتبار القرب ؛ لكونه مكان العبادة ، فإن اعتبرنا مكان الإمام

(١) الأثر في السنن الكبرى للبيهقي ، كتاب الصلاة ، باب المأموم يصلي خارج المسجد  
 بصلاة الإمام وبينهما حائل ( ٣ / ١١١ ) .

(٢) الشباك : النافذة تشبك بالحديد أو الخشب ، والنافذة مطلقاً . المعجم الوسيط  
 ( ١ / ٤٧١ ) .

(٣) انظر : البيان ( ٢ / ٤٣٦ ) ، روضة الطالبين ( ١ / ٤٦٨ ) ، الحاوي ( ٢ / ٤٣٤ ) ،  
 ( المحرر ص ٢٠٥ ، المقنع الورقة ( ٦٣ ) ، حلية العلماء ( ١ / ٢٣٥ ) .

(ساقط من ( هـ ) .

(ساقط من ( د ) ، ( ط ) .

(في ( ط ) ( على ) .

(٧) انظر : الحاوي ( ٢ / ٤٣٥ ) ، البيان ( ٢ / ٤٣٦ ) ، روضة الطالبين ( ١ / ٤٦٥ ) ،  
 ( الوسيط ( ٢ / ٢٣١ ) ، التهذيب ( ٢ / ٢٨١ ) ، فتح العزيز ( ٢ / ١٧٨ ) ،  
 الإبانة الورقة ( ٤٤ / ب ) ، مختصر البويطي الورقة ( ٨٣ / ب ) ، المقنع الورقة  
 ( ٦٣ ) ، حلية العلماء ( ١ / ٢٣٦ ) ، التعليقة ( ٢ / ١٠٥٩ ) ، التعليقة لأبي الطيب  
 الطبري

تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ٢ / ١٤٠٣ ) .

اقتضى [١] الجواز مع البعد ، وإن اعتبرنا مكان المأموم يقتضي الجواز مع القرب ، فصحبنا الاقتداء ، // فأما إذا زادت المسافة على ذلك لا يجوز ؛ لأن اعتبرنا ————  
 [موضع] [٢] المأموم يقتضي المنع ، فغلبنا المانع . وعلى هذا لو كان المسجد مكشوفاً من جهة القبلة ، أو لم يكن مكشوفاً ؛ ولكن كان في الحائط باب فوقف الإمام قدام المسجد على ثلاثمائة ذراع // واقتدى به جاز ، وهكذا لو كان الإمام في المسجد وخلفه الصف والمسجد ليس له حائط من يمين القبلة أو يسارها ، فوقف إنسان خارج المسجد في محاذاة الصف وبينه وبين الصف ثلاثمائة ذراع يجوز كما ذكرنا في الصحراء //

د [٢٣ ب]

فرع : المسافة من أي موضع تعتبر فيه وجهان (٣) : أحدهما : تعتبر من المسجد إن لم يكن له فناء - وهو حريمه وموضع مرافقه (٤) ؛ كقطر المسافة بين الإمام والمأموم ؟  
 [البلح] [٣] ومصعب [المرازيب] [٤] - ، ومن الفناء إن كان له فناء ، وعليه يدل ظاهر نص الشافعي - رحمه الله - ؛ فإن المزني ذكر في الكتاب : فيصلي منقطعاً عن المسجد أو فناءه على قدر مائتي ذراع أو ثلاثمائة ذراع (٥) ، ووجهه أن المسجد [أو فناءه] [٦] مكان الصلاة ، [فيجعل] [٧]

وفي ( هـ ) : " اقتضى " ، وفي ( د ) ، ( هـ ) : " اعتبرنا " .

وفي ( هـ ) : " موضع " ، وفي ( د ) ، ( ط ) : " موقف " .  
 (٣) انظر : روضة الطالبين ( ٤٦٨ / ١ ) ، التهذيب ( ٢٨٢ / ٢ ) ، فتح العزيز ( ١٧٩ / ٢ ) ، البيان ( ٤٣٥ / ٢ ) ، الإبانة الورقة ( ٤٤ / ب ) ، المقنع الورقة ( ٦٣ ) ، التعليق ( ١٠٦٢ / ٢ ) .  
 (٤) المرفق ما يرتفق به وينتفع ويستعان ، ومنه مرافق المدينة ومرافق الدار المعجم الوسيط

( ٣٦٢ / ١ ) .

وفي نسخة ( ط ) : " البرج " .

وفي نسخة ( ط ) : " الميزاب " ، وفي المعجم الوسيط : " الميزاب " هو [المرزاب]

( ٣٤١ / ١ ) .

(٧) انظر : مختصر المزني ص ٢٣ .

ساقطة من ( د ) .

وفي ( ط ) : " فيحصل " .



القرب منه كالقرب من المصلي . والوجه الثاني : تعتبر المسافة بينه وبين الإمام إن لم يكن خلفه صف ، وإن كان خلفه قوم فمن آخر الصفوف ؛ لأنه [ إنما ] يصلي بصلاة القوم فيعتبر القرب منهم .

السادسة : إذا كان المسجد في البنيان ، وباب منه مفتوح [ في ]

[ إذا وقف  
الإمام في المسجد  
والماموم أهل الدار  
ط [ ١١٥ ب ]

دار إنسان عن يمين القبلة أو يسار القبلة ، فوقف الإمام في المسجد والمأموم في الدار ، إن كان الصف متصلاً من المسجد إلى الدار اتصال المناكب<sup>(٣)</sup>؛ بحيث لم يكن في الصف فرجة تسع لموقف رجل ، فلا خلاف أن صلاة كل من يتصل بالصف في الدار صحيحة<sup>(٤)</sup> ، فأما إن لم يتصل الصف ، فالمزني حكى في المختصر أنه لا يجوز ، فقال : وإن صلى في دار قرب المسجد لم يجز حتى يتصل بالصف<sup>(٥)</sup> ، ونكر أبو عبيد الطبري<sup>(٦)</sup> في الإفصاح<sup>(٧)</sup> أنه إذا كان البعد بينه وبين الصف مقدار ثلاثمائة وكان يشاهد الصف يجوز<sup>(٨)</sup> ، وقاس // هذه المسألة على ما لو كان

(٣) في ( ط ) : " إلا " .

(٤) في ( هـ ) : " إلى " .

(٣) المنكب : مجتمع رأس العضد والكتف والجمع منكب . المعجم الوسيط ( ٢ / ٩٥٠ ) .

(٤) انظر : الإبانة الورقة ( ٤٤ / ب ) ، فتح العزيز ( ٢ / ١٨٤ ) ، الحاوي ( ٢ / ٤٣٧ ) ، البيان ( ٢ / ٤٣٧ ) ، روضة الطالبين ( ١ / ٤٦٩ ) ، التعليقة ( ٢ / ١٠٦٠ ) ، مختصر البويطي الورقة ( ٨٣ / ب ) .

(٥) انظر : مختصر المزني ص ٢٣ .

(٦) الحسن بن القاسم الطبري الشافعي ، أبو علي ، وقيل : الحسين ، فقيه أصولي متكلم ، سكن بغداد ودرس فيها ، وتوفي فيها سنة ٣٥٠ هـ ، من مؤلفاته الإفصاح في فروع الفقه الشافعي ، وقال عنه في طبقات الشافعية : عزيز الوجود ، والعدة في عشرة أجزاء ، والمحرر في الخلاف وغيرها ، وهو أول من صنف في الخلاف .

انظر : طبقات الشافعية لابن قاضي شهاب ( ١ / ١٢٧ ) ، معجم المؤلفين ( ٣ / ٢٧٠ ) ، شذرات الذهب ( ٣ / ٣ ) .

(٧) الإفصاح في فروع الفقه الشافعي ، وهو شرح على مختصر المزني ، متوسط

الوجود ، انظر : طبقات الشافعية لابن شهاب ( ١ / ١٢٨ ) .

(٨) انظر : البيان ( ٢ / ٤٣٧ ) ، العزيز ( ٢ / ١٨٤ ) .

المسجد في الصحارى يجوز لمن يشاهد الإمام أن يقتدي به على //  
 القرب ، وحمل قول الشافعي - رحمه الله - : حتى [ يتصل ] ~~(١)~~  
 الصف على القرب من الصف ، والصحيح هو الأول <sup>(٢)</sup> ، ووجهه أن  
 الحكم ليس يدور على مجرد القرب ، فإنه لو كان بينه وبين الإمام  
 حائط لا يصح الاقتداء مع وجود القرب ، وفي المسجد يجوز مع  
 البعد ، ~~(٣)~~ والد ، ~~(٤)~~ يس  
 [ يدور ] ~~(٥)~~ على مجرد الاستطراق و [ لا ] ~~(٦)~~ المشاهدة ، فإنه لو  
 زادت المسافة على ثلاثمائة في الصحارى ، لا يجوز الاقتداء مع  
 وجود الاستطراق والمشاهدة ، وبالعكس لو وقف الإمام في المسجد  
 والمأموم على السطح يجوز و [ إن ] ~~(٧)~~ لم يوجد الاستطراق  
 والمشاهدة ، وإذا بطل الطريقان <sup>(٨)</sup> دل على أن الاعتبار بالأماكن ؛  
 والأماكن ثلاثة <sup>(٩)</sup> : صحراوية ، [ أو ] ~~(١٠)~~ أبنية متخذة للعبادة ؛ وهي  
 الم ~~(١١)~~ ساجد ، [ أو ] ~~(١٢)~~  
 أبنية متخذة للارتفاق ؛ وهي الدور والبيوت ، والمعتبر في  
 الصحارى القرب ~~(١٣)~~ ، ثم في الأماكن المبنية للعبادة ، [ فنزلنا ] ~~(١٤)~~  
عن هذه الدرجة  
 التي هي القرب ، واعتبرنا [ مرتقى ] ~~(١٥)~~ العلم ، ففي الأماكن المبنية  
 للرفق وجب أن نرتقي عن هذه الدرجة ، فلا يكتفي بالقرب ؛ ولكن  
 يعتبر الاتصال .

فروع ثلاثة على ظاهر المذهب <sup>(١٦)</sup> : أحدها : إذا كان للباب

[ إذا كان للباب  
 عتبة صغيرة أو  
 عريضة ]

هـ [ ٢٠٤ - ١ ]

~~(١)~~ في ( د ) : " يصل الصف " .

(٢) إذا لم تتصل الصفوف يجوز الاقتداء .

~~(٣)~~ ساقطة من ( د ) ، ( ط ) .

~~(٤)~~ ساقط من ( هـ ) .

~~(٥)~~ ساقط من ( هـ ) .

(٦) الطريقان : الأول : أن الحكم لا يدور على مجرد القرب . والثاني : الحكم لا يدور

على مجرد الاستطراق ولا المشاهدة .

(٧) انظر : الوسيط ( ٢ / ٢٣١ - ٢٣٢ ) .

~~(٨)~~ ساقط من ( هـ ) .

~~(٩)~~ ساقط من ( هـ ) .

~~(١٠)~~ في ( د ) : " العرف " .

~~(١١)~~ في ( د ) : " وقولنا " .

~~(١٢)~~ ساقطة من ( د ) .

(١٣) ظاهر المذهب : إذا لم تفصل الصفوف يجوز الاقتداء .

عتبة<sup>(١)</sup> ، فإن كانت عتبة صغيرة لا تسع لموقف رجل فلا يجعل ذلك فصلاً ، وإن كانت عريضة تسع لموقف رجل ، فإن وقف عليها رجل // فلا كلام ، فإن لم يكن على العتبة أحد ؛ ولكن وقفوا خارج العتبة ، فإن كان بين الواقف خارج المسجد وبين المسجد فرجة تسع لرجل ، فلا يصح الاقتداء ، وإن كان واقفاً بجانب المسجد ولم تكن فرجة فوجهان بناء على أن [ القرب ] من المسجد يعتبر [ من ] المصلي وقد ذكرناه ، فإن قلنا : المعتبر القرب من المسجد فيجوز ، وإن اعتبرنا من المصلين فلا يجوز<sup>(٤)</sup> .

[ لو كان الباب مفتوحاً إلى المسجد في محاذة القبلة ، والإمام في المسجد ، والمأموم في الدار واقتدى به ]

الثاني : لو كان الباب مفتوحاً إلى المسجد في محاذة القبلة ، والإمام يصلي في // المسجد // ، فوقف إنسان في الدار واقتدى به ، فعلى طريقة أبي علي يجوز على شرط اعتبار القرب<sup>(٥)</sup> ، وعلى ظاهر

ط [ ١١٦ - ١ ]  
د [ ٦١ - ٦ ]

المذهب المعتبر اتصال الصف<sup>(٦)</sup> ؛ وذلك بأن يكون بين المصلي في المسجد والمصلي في الدار مقدار ما يكون بين الصفين في العادة ، وذلك من ذراعين إلى ثلاثة ، فإن زادت المسافة بين المصلي في الدار وبين المصلي في المسجد على ما يكون بين الصفين ؛ ولكن المسافة بينه وبين المسجد هذا القدر ، فوجهان بناء على أن القرب من المسجد هل يجعل كالقرب من المصلي ، وقد ذكرناه<sup>(٨)</sup> .

(١) العتبة : خشبة الباب التي يوطأ عليها . المعجم الوسيط ( ٢ / ٥٨٢ ) .

(٢) في ( ط ) : " القريب " .

(٣) في نسخة ( ط ) ، ( هـ ) : " من " ، وفي ( د ) : " أم " .

(٤) انظر : الإبانة الورقة ( ٤٥ / ١ ) ، البيان ( ٢ / ٤٣٨ ) ، روضة الطالبين ( ١ / ٤٦٧ ) ، التهذيب ( ٢ / ٢٨٥ ) ، الوسيط ( ٢ / ٢٣٢ ) ، التعليقة ( ٢ / ١٠٦٠ ) .

(٥) انظر : فتح العزيز ( ٢ / ١٨١ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ٢ / ١٤٠٦ ) ، حلية العلماء ( ١ / ٢٣٦ ) .

(٦) انظر : فتح العزيز ( ٢ / ١٨٠ - ١٨١ ) ، التهذيب ( ٢ / ٢٨٣ ) ، التعليقة للقاضي حسين ( ٢ / ١٠٦١ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ٢ / ١٤٠٦ ) .

(٧) في نسخة طوبقبو : " المصلين " .

(٨) انظر المسألة الرابعة من هذا الفصل .

**الثالث :** لو كان الباب مفتوحاً من المسجد إلى دار إنسان من ناحية القبلة ، فوقف الإمام في الدار والمأموم في المسجد ، فعلى طريقة أبي علي الطبري المعتبر القرب كما ذكرنا في الصحراء<sup>(١)</sup> ، وعلى ظاهر المذهب المعتبر اتصال الصف ، [ أو ] <sup>(X)</sup> القرب من المسجد<sup>(٢)</sup> على ما ذكرنا في الصورة قبلها ، فإن كان بين الإمام والمأموم \_\_\_\_\_ين الـ\_\_\_\_\_صفيين جاز ، وإن زاد ما بينهما على هذا قدر ، إلا أن بين المسجد والإمام مقدار ما يكون بين الصفيين ، فعلى الوجهين<sup>(٤)</sup>

السابعة : إذا أرادوا أن يصلوا جماعة في دار إنسان ، فإن وقف [ المأمومون ] <sup>(١)</sup> في الصحراء ، و [ الإمام ] <sup>(٢)</sup> في الصحن ، فالأقرب

جائز<sup>(٧)</sup> على شرط القرب كما في الصحراء ، وهكذا لو وقفوا كلهم في بيت أو صفة ، فالحكم على ما ذكرنا<sup>(٨)</sup> ؛ لأن المكان واحد ، فأما إذا اختلف المكان ، فوقف الإمام في الصفة ، والمأموم في الصحن ، أو في بيت خلف الصف ، فعلى طريقة أبي علي الطبري المعتبر القرب المشروط في الصحارى ، وعلى ظاهر المذهب يعتبر<sup>(٩)</sup> أن لا يكون بينه وبين الصف فرجة تسع الرجل . وعلى هذا لو دخل الصف من المسجد إلى دار إنسان ووقف قوم خلفهم ، كان حكم

❖ في ( هـ : " أو " ، وفي ( ط ) ، ( د ) : " في " .

$$\cdot (1.71/4)$$

(٤) الوجهان : ١- يصح ؛ لاتصاله بالمسجد . ٢- لا يصح ؛ لانفصاله عن الصف .

❌ في ( د ) ، ( ط ) : " الإمام "

(X) في (د)، (ط): "المأمومين"

(٧) انظر: البيان (٢ / ٤٣٨) ، فتح العزيز (٢ / ١٨٠) ، التهذيب (٢ / ٢٨١) ، كفاية الأخيار ص ٢٢٢ .

(٨) جواز الاقتداء .

(٩) المثبت في المتن كما ورد في ( د ) ، ( ط ) ، ونسخة ( ط ) جاء فيها : " لا يجوز الاقتداء إلا بأن يتصل الصف ، وذلك بأن يكون بينهم وبين الإمام أو الصف الذي وقفوا قدامهم مقدار ما يكون بين الصفيين ، وإن زاد على ذلك لا يجوز ، وعلى هذا لو وقف المأموم في بيت عن يمين // [ ١١٦ - ب ] الصف أو يساره فعلى طريقة أبي علي المعتبر القرب المشروط في الصحارى . "

الصف مع من خلفهم حكم الإمام مع المأموم ، فإن وقف قوم منهم  
 قدام الصف كـ ان الحكم في المأموم إذا تقدم الإمام (١) .

[ ١٠٦٢ ] د

**الثامنة :** إذا وقف الإمام في دار في الصحراء والمأموم خلفه  
 وبينهما باب ، فالحكم على ما ذكرنا على طريقة أبي علي يعتبر أن  
 لا تزيد المسافة على ثلاثمائة ذراع (٢) ، وعلى ظاهر // المذهب  
 يعتبر أن لا تزيد المسافة على ما يكون بين الصفيين (٣) . ووجهه أن  
 اعتبر موقف الإمام يقتضي [ حكم ] اتصال الصف ، واعتبار موقف  
[ المأموم ] يقتضي اعتبار [ القرب ، والعبادة ] يحتاط فيها ،  
[ فغلبننا ] حكم موقف الإمام على سبيل الاحتياط . وعلى هذا لو  
 كان الباب [ من جهة القبلة ] ، والإمام في الصحراء والمأموم في  
 الدار ، فالحكم على ما ذكرنا (٤) . وهكذا إن كان الباب عن يمين  
 القبلة أو [ يسارها ] ، والإمام في الدار والقوم خلفه ، فوقف واحد  
 خارج الدار ، فالحكم على ما مضى (٥) .

[ إذا وقف الإمام  
 في الصحراء  
 والمأموم خلفه ]

[ ٢٠٤ - ب ] هـ

(١) انظر : روضة الطالبين ( ١ / ٤٦٦ - ٤٦٧ ) .

(٢) انظر : البيان ( ٢ / ٤٣٧ ) .

(٣) انظر : البيان ( ٢ / ٤٣٧ ) ، المحرر ص ٢٠١ ، الوسيط ( ٢ / ٢٣١ ) ، شرح  
 المقدمة الحضرية ص ٣٤٤ ، روضة الطالبين ( ١ / ٤٦٨ ) ، التهذيب ( ٢ / ٢٨٢ ) .

(٤) ساقطة من ( هـ ) .

(٥) في ( د ) : " الإمام " ، ولعل الصواب ما جاء في نسخة ( ط ) ، ( هـ ) :  
 " المأموم " .

(٦) في ( د ) : " الفوت في " ، والصواب ما جاء في نسخة ( ط ) ، ( هـ ) :  
 " القرب والعبادة " .

(٧) في ( هـ ) : " فغلبننا " ، وفي ( ط ) ، ( د ) : " ققلنا " .

(٨) في ( هـ ) : " من جهة القبلة " ، وفي ( ط ) ، ( د ) : " في جهة " .

(٩) اعتبار عدم زيادة المسافة على ما يكون بين الصفيين .

(١٠) في نسخة ( ط ) : " أو يسارة " .

(١١) انظر : روضة الطالبين ( ١ / ٤٦٧ ) ، شرح المقدمة الحضرية ص ٣٤٣ ،

[ صلاة الإمام في  
مكان أعلى من  
المأموم أو العكس ]

**التاسعة :** السنة أن يقف الإمام والمأموم على أرض واحدة ، لا يكون موقف أحدهما أعلى من موقف الآخر ، فإن [ وقف ] (١) المأموم على مكان أعلى من موقف إمامه كره ذلك ، فأما الإمام إذا وقف على الموضع العالي ، إن قصد تعليم القوم كيفية الصلاة جاز (٢) ؛ لما روى سهل بن سعد (٣) أن الرسول ﷺ لما عمل له المنبر صعد المنبر ، واستقبل القبلة ، فكبر ، ثم قرأ ، ثم ركع ، ثم نزل القهقري فسجد ، ثم صعد فقرأ ، ثم ركع ، ثم رجع القهقري فسجد ، ثم قال : " أيها الناس ، إنما صَنَعْتُ هَكَذَا لِتَأْتُمُوا بِي وَلِتَعْلَمُوا صَلَاتِي " (٤) ، فأما إذا كان لا يريد التعليم يكره ذلك ؛ لما روى أن حنيفة صلى على مكان مرتفع فسجد عليه ، فجنبه ابن مسعود فتابعه حنيفة ، فلما قضى الصلاة قال ابن مسعود : " أليس قد نهي عن هذا ؟! فقال حنيفة : ألم ترني بايعتك ؟! " (٥)

ط [ ١١٧ ]

[ لو وقف الإمام  
في المسجد  
والمأموم على  
سطح دار عن  
يمينه أو شماله ]

**العاشرة :** لو وقف الإمام في المسجد ، والمأموم على سطح دار عن يمينه أو شماله مع الصف ، فإن كان [ علو ] السطح يحاذي [ رأس ] الواقف في المسجد رَجُلُ الواقف // على السطح ، ولم يكن بين الواقف على السطح والواقف في المسجد فرجة تسع

د [ ١٢٢ ]

- ص ٢٠٣ ، الحاوي ( ٤٣٤ / ٢ ) ، فتح العزيز ( ١٨٠ / ٢ ) .  
(١) في نسخة ( ط ) : " وقع " ، والصواب " وقف " كما ورد في ( د ) ، ( هـ ) .  
(٢) انظر : الأم ( ٣٠٤ / ١ ) ، البيان ( ٤٣٩ / ٢ ) ، الوسيط ( ٢٣٣ / ٢ - ٢٣٤ ) ، الحاوي ( ٤٣٣ / ٢ ) ، التهذيب ( ٢٨٠ / ٢ ) ، المقنع الورقة ( ٦٥ ) ، مختصر البويطي الورقة ( ٨٤ / ١ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ١٤٦١ / ٢ ) .  
(٣) سهل بن سعد بن مالك بن خالد بن ثعلبة الأنصاري الساعدي ، من مشاهير الصحابة ، كان اسمه حزناً فغيره النبي ، توفي النبي وعمره خمس عشرة سنة وهو آخر من مات من الصحابة بالمدينة سنة ٩١ هـ ، قال الواقدي : عاش مائة سنة . انظر : الإصابة ( ٣٠٠ / ٣ ) .  
(٤) الحديث أخرجه البخاري ، كتاب الجمعة ، باب الخطبة على المنبر ، انظر : فتح الباري ( ٣٩٧ / ٢ ) . ومسلم في كتاب المساجد ، باب جواز الخطوة في الصلاة ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ( ٣٣ / ٥ ) .  
(٥) الأثر أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب الإمام يقوم في مكان أرفع من القوم ( ٢١٦ / ٢ ) . والبيهقي في السنن الكبرى ( ١٥٤ / ٣ ) .  
(٦) في نسخة ( ط ) ، ( هـ ) : " علو " ، وفي ( د ) : " على " .  
(٧) في نسخة ( ط ) : " برأس " .

لوقوف رجل ، فالإقتداء صحيح ، وإن كان بينه وبين الواقف فرجة ، نظرنا ؛ فإن كان الواقف على السطح على طرف السطح ولم يكن بينه وبين المسجد فرجة ؛ وإنما [ كان ] الواقف في المسجد متباعدًا عن الحائط ، فعلى وجهين<sup>(١)</sup> بناء على أن القرب من المسجد هل يجعل كالقرب من الصف وقد ذكرناه ، فأما إذا كان الذي على السطح متباعدًا على طرفه بقدر موقف رجل ، لا يصح الاقتداء ، هذا ظاهر المذهب ، وعلى طريقه يعتبر القرب على ما ذكرنا في الصحراء

[ ثانيًا ] . فأما إذا كان السطح أعلى من ذلك [ إن ] لم يقف على طرف السطح لا يجوز ، إلا على طريقة من يعتبر القرب والمشاهدة ، وإن وقف على طرف السطح فعلى ما ذكرنا من الوجهين في اعتبار القرب من المسجد .

فروع ثلاثة : أحدها : [ إن ] كان السطح خلف المسجد ، فإن كان [ علو ] السطح بقدر قامته ، والذين في المسجد وقفوا بجانب الحائط ، ولم يكن بين الواقف على السطح والواقف في المسجد إلا ما يكون بين الصفيين ، فالإقتداء صحيح ، وإن لم يكن بجانب الحائط مصلًى ؛ ولكن وقف [ المأموم ] قريباً من المسجد // فعلى ما ذكرنا . وهكذا لو كان السطح من جملة القبلة والإمام على السطح ، فإن لم يزد البعد بينهما على ما يكون بين الصفيين فيجوز ، وإن // زاد البعد بينهما على هذا القدر وبين الإمام وبين المسجد مقدار ما

(١) " كان " ساقطة من نسخة ( ط ) .

(٢) انظر : التهذيب ( ٢ / ٢٨٣ ) ، فتح العزيز ( ٢ / ١٨١ ) ، العباب المحيط بمعظم نصوص الشافعي ، والأصحاب ( ١ / ٢٨٤ ) .

(٣) في نسخة ( ط ) : " ثانيًا " ، وهي ساقطة من نسخة دار الكتب .

(٤) " إن " ساقطة من نسخة ( ط ) .

(٥) في نسخة ( ط ) : " لو " .

(٦) " علو " ساقطة من ( د ) .

(٧) في نسخة ( ط ) ، ( هـ ) : " بجانب " ، وفي ( د ) : " تحت " ، في ( د ) ، ( ط ) كلمة زائدة بعد الحائط : " مصلًى " .

(٨) في ( هـ ) : " المأموم " ، وفي ( د ) ، ( ط ) : " الإمام " .





[ أحكام الإمامة  
في أصحاب الخيم ]

﴿١﴾، فحكم الخيم حكم البيوت ، حتى إذا وقف الإمام في خيمة ،  
والمأموم في أخرى ، كان بمنزلة ما لو وقف أحدهما في بيت ،  
والآخر في بيت آخر ، وإن وقف أحدهما في الخيمة ، والآخر في  
الصحراء ، كان بمنزلة ما لو وقف أحدهما في الدار ، والثاني في  
الصحراء ، وقد ذكرناه (٢).

[ الإمامة في  
السفينة ]

الثانية عشرة : إذا كان الإمام في سفينة ، والمأموم في سفينة (٣)  
، فإن كانتا مغطاتين فحكمها حكم الدارين ، وإن كانت إحداهما  
مغطاة والأخرى مكشوفة ، كان الحكم في ذلك بمنزلة ما لو وقف  
أحدهما في

ط [ ١١٨-ا ]

دار ، والثاني في الصحراء ، وأما إذا كانتا مكشوفتين ، إن كان  
بينهما حائل يمنع المشاهدة لا يجوز ، وإن لم يكن بينهما حائل يمنع  
المشاهدة ﴿١﴾ ، فإن كانت // إحداهما مربوطة بالأخرى يجوز ، وإن  
كانت إحداهما منفصلة عن الأخرى ، فالمزني نقل عن الشافعي أن  
حكم السفينتين حكم الصحراء ، فقال في الكتاب (٥) : وكذلك الصحراء  
والسفينة والإمام في أخرى . ووجهه أن البحر مقيس على البر في  
الأحكام ؛ ولهذا بُنيت الرخص في السفر في البحر كما [ بُنيت ] ﴿٢﴾  
إذا سافر في البر . وقال أبو سعيد الأصبخري : لا يجوز إلا إذا  
كانت

إحداهما مربوطة بالأخرى (٦) ، وعلل بتقدير الاستطراق ، [ وليس  
بصحيح ] ﴿٣﴾ ؛ لأن الاستطراق في كل موضع على جنب ما يليق به

﴿٤﴾ ساقطة من ( د ) .

(٢) في المسألة السادسة من هذا الفصل .

(٣) انظر : روضة الطالبين ( ٤٦٨ / ١ ) ، الحاوي ( ٤٣٥ / ٢ ) ، البيان ( ٤٤٠ / ٢ ) ،  
( فتح العزيز ( ١٨١ / ٢ ) ، التهذيب ( ٢٨٤ / ٢ ) ، المقنع الورقة ( ٦٦٣ ) ،  
التعليقة لأبي الطيب الطبري ، تحقيق إبراهيم الظفيري ( ١٤١٧ / ٢ ) .

﴿٥﴾ ساقطة من ( د ) ، ( هـ ) .

(٥) انظر : التعليقة للقاضي حسين ( ١٠٦٢ / ٢ ) ، مختصر المزني ص ٢٩ .

﴿٦﴾ في ( هـ ) : " تثبت " .

(٧) انظر : الحاوي ( ٤٣٥ / ٢ ) ، البيان ( ٤٤١ / ٢ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري  
تحقيق : إبراهيم الظفيري ( ١٤١٨ / ٢ ) .

﴿٨﴾ ساقط من ( هـ ) .

، فالاستطراق في البحر يكون بالسفن ، وذلك ممكن ، حتى لو كان بينهما جزيرة فالحكم على ما ذكرنا فيما لو كان بينهما نهر واسع .

### الباب السادس عشر

في حكم صلاة المسافر ، وفيه ستة فصول :

الفصل الأول : في كيفية القصر .

الفصل الثاني : في بيان السفر الذي يجوز فيه القصر .

الفصل الثالث : في نية القصر .

الفصل الرابع : في صلاة المسافر بالجماعة

الفصل الخامس : في الإقامة .

الفصل السادس : في حكم صلاة اشتراك فيها الحضر

والسفر

د [١٣٠ ب]

## الباب السادس عشر //

### في حكم صلاة المسافر<sup>(١)</sup>

ولا خلاف أنه لا يجب في حال السفر إتمام الصلاة الرباعية<sup>(٢)</sup> ،  
والأصل فيه قوله عز وجل : + فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنْ  
الْصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ ...<sup>(٣)</sup> الآية ، وأن رسول الله ﷺ قصر في  
أسفاره<sup>(٤)</sup> ، // واتفق عليه الإجماع<sup>(٥)</sup> ، حتى لو جحد جاحد جواز  
القصر في السفر يكفر . ويشتمل الباب على ستة فصول :

هـ [٢٠٥ ب]

### الفصل الأول : في كيفية القصر<sup>(٦)</sup>

(١) السفر : قطع المسافة ، يقال ذلك إذا خرج للارتحال أو لقصد موضع فوق مسافة  
العدوى ؛ لأن العرب لا يسمون مسافة العدوى سفراً ، والسفر خلاف الحضر ،  
والجمع أسفار . لسان العرب لابن منظور ( ٢٧٦ / ٦ ) باب السين ، المصباح  
المنير

( ٢٧٨ / ١ ) كتاب السين .

(٢) انظر : نهاية المطلب ج ٢ ( الورقة ٤٠٥ / ١ ) ، التعليقة للقاضي حسين  
( ١٠٧٥ / ٢ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٩٧ -  
٩٨ .

قاعدة ( المشقة تجلب التيسير ) ويخرج عليها جميع رخص الشرع وتخفيفاته ، ومن  
أسباب التخفيف في العبادات سبعة ومنها السفر ، ورخصه ثمانية : ما يختص  
بالطويل قطعاً ، وهو القصر ، والفطر ، والمسح أكثر من يوم وليلة ، ومالا يختص به  
قطعاً ؛ وهو ترك الجمعة وأكل الميتة .

الأشياء والنظائر للسيوطي ص ١٦٢ ، الأشباه والنظائر لابن الوكيل ( ٤١٣ / ١ - ٤١٤ )

(٣) [ النساء : ١٠١ ] .

(٤) لحديث ابن عمر عند ابن ماجه : " كان رسول الله ﷺ إذا خرج من هذه المدينة لم يزد  
على ركعتين حتى يرجع إليها " . سنن ابن ماجه ( ٣٣٩ / ١ ) ، كتاب إقامة الصلاة  
، باب تقصير الصلاة في السفر .

(٥) قال ابن المنذر في الإجماع ص ٥٨ : وأجمعوا على أن لمن سافر سفراً تقصر في  
مثله

الصلاة ؛ مثل حج أو جهاد أو عمرة ، أن يقصر الظهر والعصر والعشاء ، يصلي  
كل واحدة منها ركعتين ركعتين .

(٦) القصر ، وتقصير الصلاة ، والمراد به تخفيف الرباعية إلى ركعتين . انظر : فتح

[ ما يقصر من  
الصلاة ومالا يقصر ]

وفيه أربع مسائل : إحداهما : [ هي ] أن الصلوات الرباعية هي الظهر والعصر والعشاء [ الآخرة ] ، فنقصر إلى ركعتين في الأحوال كلها<sup>(٣)</sup> ، ولا يجوز [ النقصان ] عن ذلك<sup>(٥)</sup> ، حكى عن عبد الله بن عباس أنه قال في سفر الخوف : يقصر إلى ركعة ، وفي سـ فر // الأملـ من : [ يقصر ] إلى ركعتين<sup>(٧)</sup> . ودليلنا أن غالب أسفار الرسول x كان مع الخوف ونقل القصر [ إلى ] ركعتين ، ومن الدليل عليه ما روى ابن مسعود أنه قال : " ما أجزت ركعة قط " <sup>(٩)</sup> .

ط [ ١٨ ]

البـ

( ٥٦١ / ٢ ) .

( هـ ) في : " هي " ، وفي ( ط ) ، ( د ) : " هو " .

( هـ ) غير موجودة في ( ط ) ، ( د ) .

( ٣ ) تقسيم الرخصة من حيث طبيعة الرخص أنواع ، منها : التخفيفات ؛ تخفيف تنقيص ؛ كالقصر في الصلاة الرباعية انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٧٠ ، قواعد الأحكام ( ٦ / ٢ ) .

( هـ ) في : " النقصان " ، وفي ( د ) ، ( هـ ) : " القصر " .

( ٥ ) انظر : التعليقة ( ١٠٨٦ / ٢ ) ، التلخيص ص ١٧٥ ، الباب ص ٣٧ ، مختصر المزني ص ٢٩ ، مختصر البوطي الورقة ( ١٠ / ١ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ١٥٤ .

( هـ ) ساقطة من ( د ) ، ( ط ) .

( ٧ ) الحديث أخرجه مسلم عن ابن عباس بلفظ : " فرض الله الصلاة على لسان نبيكم x في الحضر أربعاً ، وفي السفر ركعتين ، وفي الخوف ركعة " صحيح مسلم بشرح النـ

( ٥ / ١٩٦ ) ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها . وتأولوا حديث ابن عباس على أن المراد : ركعة مع الإمام ، وينفرد بالآخرى ، كما هو المشروع فيها . انظر : المجموع ( ٢٧٣ / ٤ ) .

( هـ ) في ( هـ ) : " إلى " ، وفي ( د ) ، ( ط ) : " إلا " ، ولعل الصواب الأولى .

( ٩ ) انظر : الطبراني في المعجم الكبير ( ٢٨٣ / ٩ ) ، وقال الزيلعي في نصب الراية ( ٢ / ١٢٠ ) : رواه محمد بن الحسن في موطنه عن يعقوب ثنا حصين بن إبراهيم عن ابن مسعود ، وقال الطبراني حصين ثقة ؛ لكنه لم يدرك ابن مسعود .

[ القصر لا مدخل  
له في الصبح  
والمغرب ]

الثانية : القصر لا مدخل له في الصبح والمغرب ؛ لأنه لم ينقل عن رسول الله ﷺ القصر فيهما ، والاستنباط يدل عليه أيضاً ؛ لأن الصبح شفع في الأصل ، فلو قصر لصار وترأ ، وأما المغرب فوتر في الأصل ، والقصر في السفر بالتنصيف ، ورد المغرب إلى النصف لا يمكن ؛ لأن نصفه ركعة ونصف ، وفعل نصف ركعة لا يمكن ، ولا يمكن ردها إلى ركعتين ؛ لأنه يخرج عن كونه وترأ ، ولا يمكن قصره إلى ركعة ؛ لأن ذلك يتضمن ترك الأكثر ، وتأثير القصر في الصلاة بالتنصيف (١) .

الثالثة : القصر عندنا (٢) رخصة (٣) ، حتى [ يتخير ] المسافر

[ حكم القصر ]

بين  
[ القصر والإتمام ] ، [ وعند أبي حنيفة - رحمه الله - القصر  
عزيم  
ولا يجوز له الإتمام ] إلا إذا اقتدى بمقيم (٧) ، فلو أتم منفرداً ، إن

(١) انظر : المقنع الورقة ( ٦٦ ) ، الأم ( ٣١٤ / ١ ) ، التعليقة للقاضي حسين ( ١٠٨٦ / ٢ ) ، العزيز ( ٢٢٥ / ٢ ) ، المجموع ( ٢٧٣ / ٤ ) ، اللباب ص ٣٧ ، مختصر المزني ص ٢٩ ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ١٥٤ .

(٢) انظر : الإبانة الورقة ( ١ / ٤٦ ) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة ( ٤٠٥ / ب ) ، الأم ( ٣١٣ / ١ ) ، التعليقة ( ١٠٨٢ / ٢ ) ، الحاوي ( ٤٥٣ / ٢ ) ، التهذيب ( ٢٩٦ / ٢ ) ، البيان ( ٤٥١ / ٢ ) ، مختصر المزني ص ٢٩ ، بحر المذهب ( ٣ / ٥٣ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ١٢١ .

(٣) تقسيم الرخص من حيث الحكم : رخصة مندوبة ؛ كالقصر في السفر ، والفطر لمن يشق عليه الصوم في السفر . تعريف الرخصة في اللغة : التيسير والتسهيل . وفي الاصطلاح : الحكم الثابت على خلاف الدليل لعذر . انظر : نهاية السؤل ( ١ / ١٢٠ ) .

انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٧١ ، الأشباه والنظائر لابن الوكيل ( ٤١٥ / ١ - ٤١٦ ) .

( هـ ) : " يتخير " ، وفي ( د ) ، ( ط ) : " يخير " .

( هـ ) : " الإتمام والقصر " ، وفي ( د ) ، ( ط ) ما هو مثبت في المتن .

( هـ ) : ساقطة من نسخة ( د ) .

( ٧ ) انظر : رد المحتار على الدر المختار ( ٥٢٧ / ١ ) ، الهداية ( ٣١ / ١ ) .

[١٦٤] د

تشهد بين الركعتين ثم قام فصلى ركعتين ، فتكون الركعتان الأوليان فريضة ، والأخريان سنة ، وقد أداهما بتحريمة واحدة ، وإن لم يتشهد // بعد الركعتين فتبطل صلاته . ودليلنا ما روي عن عائشة أن رسول الله ﷺ قصر الصلاة في السفر وأتم<sup>(١)</sup> ، وفي بعض الألفاظ عن عائشة أنها قالت لرسول ﷺ : قصرت وأتممت ، وأفطرت وصمت ، فقال ﷺ : " أحسنت يا عائشة ! " <sup>(٢)</sup>

[القصر أفضل أم الإتمام ؟]

الرابعة : القصر أفضل<sup>(٣)</sup> [ أم الإتمام<sup>(٤)</sup> ؟ ] الذي نص عليه في عامة قوله أن القصر أفضل<sup>(٥)</sup> ، وله قول آخر أن الإتمام أفضل<sup>(٦)</sup>

، وهو اختيار المزني<sup>(٧)</sup> [ ووجه هذا القول ] أن الأصل الإتمام والقصر رخصة // ، والأصل أفضل من الرخصة ؛ كالصوم أفضل من الفطر ، وغسل الرجل أفضل من المسح ، وأيضاً فإن الإتمام زيادة عمل ، فكان أولى . ووجه ظاهر المذهب ما روي عن رسول الله ﷺ أن خياركم الذين إذا سافروا قصرُوا<sup>(٨)</sup> ، ولأن الرسول ﷺ داوم على

(١) أخرجه الدارقطني في السنن ( ١٨٩ / ٢ ) في الصيام وقال : إسناده صحيح ، وفيه طلحة بن عمر ضعفوه . والبيهقي في السنن الكبرى في الصلاة ( ١٤١ / ٣ ) .

(٢) أخرجه النسائي في السنن ( ١٢٢ / ٣ ) في تقصير الصلاة .

(٣) قاعدة : ( ما كان أكثر فعلاً كان أكثر فضلاً ) ، وخرج عن هذه القاعدة القصر أفضل من الإتمام بشرطه .

انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٦٨ .

(٤) انظر : الأم ( ٣١٤ / ١ ) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة ( ٤٠٥ / ب ) ، التعليقة

( ١٠٨٤ / ٢ ) ، الحاوي ( ٤٥٨ / ٢ ) ، التهذيب ( ٢٩٩ / ٢ ) ، البيان ( ٤٥٨ / ٢ ) ،

المجموع ( ٢٨٢ / ٤ ) ، بحر المذهب ( ٥٣ / ٣ ) ، التعليقة لأبي الطيب

الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ١٥٢ .

(٥) ساقطة من نسخة ( د ) .

(٦) انظر : الأم ( ٣١٤ / ١ ) .

(٧) انظر : مختصر المزني ص ٢٩ .

(٨) ساقطة من ( د ) .

(٩) الحديث ذكره في تلخيص الحبير ( ١٢٧ / ٢ ) وقال : حديث " خيار عباد الله ... "

ذكره أبو حاتم في العلل : ثنا عبد الله بن مسلم ، أنبأ إسرائيل ، عن خالد العبدى ،

عن محمد ابن المنكر ، عن جابر رفعه : " خياركم من قصر الصلاة في السفر "

قال أبو حاتم

حاتم : غالب بن فائز ليس به بأس . ورواه أيضاً عن سهل بن عثمان العسكري عن

غالب نحوه . ورواه الشافعي عن ابن أبي يحيى ابن حرملة بلفظ : " خياركم الذين

إذا سافروا قصرُوا الصلاة وأفطروا " ، الأم ( ٣١٤ / ١ ) .

القصر في عامة أسفاره ، والرسول لا يداوم على ترك الأفضل ،  
 وليس يجوز قياسه على الفطر [ والمسح ] ؛ لأن هناك ليس يمكن  
 الجمع // بين الرخصة [ العبادة ] ؛ فإن المفطر ما أتى بشيء من  
 العبادة ، والصائم ما أتى بشيء من الرخصة ، وكذلك الغاسل للرجل  
 ما أتى [ بشيء من ] الرخصة ، والماسح ما أتى بشيء من أصل  
 العبادة ، فأما هاهنا إذا قصر فقد أتى ببعض العبادة [ وبالرخصة  
 جميعاً ، والجمع بين الأمرين أولى ] .

( ط ) ، ( د ) ، ( ط ) .

( هـ ) : " الصلاة " ، وفي ( د ) ، ( ط ) : " العبادة " ولعلها الصواب .

( ط ) ، ( هـ ) .

( ط ) ، ( ط ) .

## الفصل الثاني

### في بيان السفر الذي يجوز فيه القصر

وفيه عشر مسائل : إحداها : أن القصر لا يجوز إلا في السفر الطويل <sup>(١)</sup> [ عندنا <sup>(٢)</sup> ] وعند عامة العلماء <sup>(٣)</sup> ، قال داود <sup>(٤)</sup> : يجوز في السفر الطويل [ <sup>(٥)</sup> ] والقصير جميعاً ، واستدل بظاهر الآية ، ودليلنا ما روى ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : " يَا أَهْلَ مَكَّةَ ، لَا تَقْصُرُوا الصَّلَاةَ فِي أَذْنَى مِنْ أَرْبَعَةِ بُرْدٍ ؛ مِنْ مَكَّةَ إِلَى عُسْفَانَ " <sup>(٦)</sup> .

وروي // أن رجلاً قال لابن عباس : " أتقصر إلى عرفة ؟ قال : لا ؛ ولكن إلى عسفان ، وإلى جدة ، وإلى الطائف " <sup>(٧)</sup> ، ولأن سبب القصر المشقة التي تلحقه بالسفر ، والمشقة لا توجد في السفر القصير ، فلم يجب القصر .

[ ١٤ - ب ]

(١) ضابط : لا يقصر في سفر قصير إلا في موضع على الأصح ، وموضعين على رأي :

١- من خرج قاصداً سفرًا طويلاً نوى الإقامة في وسط الطريق أربعة أيام فأكثر والباقي مرحلة مثلاً ، فالأصح أنه يترخص ما لم يدخل البلد .

٢- أن يكون سفره مرحلة وقصد الذهاب والرجوع بالإقامة ، ففي وجه يقصر .

٣- أجاز الشافعي في قول القصر في السفر القصير مع الخوف .

انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٦٨٦ - ٦٨٧ .

(٢) انظر : الإبانة الورقة ( ٤٥ / ١ ) ، مختصر المزني ص ٢٩ ، الباب ص ٣٧ ، ذهب

بحر المذهب ( ٤٩ / ٣ ) ، روضة الطالبين ( ٤٨٣ / ١ ) ، نهاية المطلب الورقة ( ٤٠٥ / ب )

، فتح العزيز ( ٢٠٧ / ٢ ) ، التعليقة للقاضي حسين ( ١٠٧٦ / ٢ ) ، التعليقة لأبي

الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ١٠١ .

(٣) انظر : بدائع الصنائع ( ٤٦٨ / ١ ) ، المدونة ( ٢٠٧ / ١ ) ، المغني ( ٩١ / ٢ )

(٤) انظر : المحلى لابن حزم ( ٢١٣ / ٣ ) ، المجموع ( ٢١٥ / ٤ ) .

ساقطة من ( ط ) .

(٦) الحديث أخرجه الدارقطني ( ٣٨٧ / ١ ) ، والبيهقي ( ١٣٧ / ٣ ) . وقال عنه في

تلخيص الحبير ( ١١٦ - ١١٧ ) : وإسناده ضعيف ؛ فيه عبد الوهاب بن مجاهد

ابن جبر المكي وهو متروك ، رواه عنه إسماعيل بن عياش ، وروايته عن

الحجازيين ضعيفة .

(٧) أخرجه الشافعي في مسنده كتاب الصلاة ، باب صلاة المسافر ( ١٨٥ / ١ ) .

ونكره مالك في الموطأ عن ابن عباس بلاغاً ( ١٤٨ / ١ ) ، انظر : تلخيص الحبير ( ١١٧ / ٢ ) .



[مسافة القصر]

فروع عشرة : أحدها أن مسافة القصر عندنا<sup>(١)</sup> مرحلتان<sup>(٢)</sup> ، كل مرحلة ثمان فراسخ<sup>(٣)</sup> ، وهي أربعة برد<sup>(٤)</sup> ، كل بريد أربعة فراسخ

وهي بالأميال<sup>(٥)</sup> ثمانية وأربعون ميلاً ، وعند أبي حنيفة<sup>(٦)</sup> مسافة ط [٩ب] القصر ثلاث مراحل - أربعة وعشرون فرسخاً - ، وعند الأوزاعي والزهري مسيرة يوم [ليلة] <sup>(٧)</sup> . ودليلنا على أبي حنيفة //

(١) انظر : نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤٠٥ / ب) ، التعليقة (١٠٧٦ / ٢) وقال : واختلفت عبارات الشافعي - رحمه الله - في كتبه عن السفر الذي يجوز فيه القصر ، فنص هاهنا على أنه يتقدر بستة وأربعين ميلاً بالهاشمي ، وقال في موضع آخر بثمانية وأربعين ميلاً ، وقال في موضع آخر : إذا جاوز أربعين ميلاً جاز القصر ، وقال في موضع آخر : هي أربعة برد ، الإبانة الورقة (١ / ٤٥) ، الأم (٣١٩ / ١) ، البير (٤٥٣ / ٢) ، فتح العزيز (٢١٩ / ٢) ، المجموع (٢٧٤ / ٤) ، اللباب ص ٣٧ ، مختصر المزني ص ٢٩ ، مختصر البويطي الورقة (١٠ / أ) ، بحر المذهب (٥١ / ٣) .

(٢) المرحلة : واحدة المراحل ، يقال : بيني وبين كذا مرحلة أو مرحلتان : والمرحلة المنزل التي يرتحل منها ، وما بين المنزلين مرحلة . لسان العرب (١٧٣ / ٥) ، باب الرائ ، وفي المعجم الوسيط (١ / ٣٣٥) : المرحلة : المسافة يقطعها السائر في نحو يوم أو يومين .

(٣) الفراسخ جمع فرسخ ، وهو المسافة المعلومة من الأرض ؛ وهو ثلاثة أميال ، سمي بذلك لأن صاحبه إذا مشى وقد واستراح من ذلك ؛ لأنه سكن . لسان العرب (٢١٤ / ١٠) باب الفاء ، وفي المعجم الوسيط (٢ / ٦٨٣) ، الفرسخ قياس قديم من مقاييس

الطول يقدر بثلاثة أميال ؛ أي أن الفرسخ يعادل (٥٠٤٤ كم) . معجم لغة الفقهاء ص ٤٥١ ، المقادير في الفقه الإسلامي في ضوء التسميات المعاصرة ص ٧١ .

(٤) البريد : البغلة المرتبطة في الرباط ، ثم سمي به الرسول المحمول عليها ، ثم سميت به المسافة ، والبريد : اثنا عشر ميلاً . مختار الصحاح (١ / ١٩) باب الباء ، وفي المعجم الوسيط (١ / ٤٨) ، وهي أميال اختلف في عددها ، وهي تعادل (٢٢،١٧٦ كم) . معجم لغة الفقهاء ص ٤٥١ ، والمقادير في الفقه الإسلامي في ضوء التسميات المعاصرة ص ٧٢ .

(٥) ميل : بكسر أولها ؛ وهي القطعة من الأرض ما بين العلمين . لسان العرب (١٣ / ٢٣٥) باب الميم ، وفي المعجم الوسيط (٢ / ٨٩٤) : الميل منار بيني للمسافر في الطريق يهتدي به ويدل على المسافة ، ومقياس للطول قدر قديماً ب ٤ آلاف ذراع ، وهو الميل الهاشمي ، وهو بري وبحري ؛ فالبري يقدر الآن بما يساوي (٦٠٩ م) ، والبحري بما يساوي (١٨٥٢ م) ؛ أي أن الميل يساوي (١،٨٤٨ كم) تقريباً . معجم لغة الفقهاء

ص ٤٧٠ ، المقادير في الفقه الإسلامي في ضوء التسميات العصرية ص ٧٠ .

(٦) انظر : فتح القدير مع شرحه (٢ / ٤٠٣) ، المبسوط (٢ / ٢٣٥) .

(٧) انظر : المجموع (٤ / ٢٧٦) ، [ليلة] ساقطة من (هـ) .

الأخبار التي رويها في الاستدلال على داود ، وما روي أن عبد الله بن عمر سافر إلى [ ريم ] <sup>(١)</sup> فقصر [ الصلاة ] <sup>(٢)</sup> ، قال مالك : والمسافة من المدينة إلى كل واحد منهما أربعة برد <sup>(٣)</sup> ، ولأن السفر إذا بلغ مرحلتين تجتمع فيه أنواع المشقة <sup>(٤)</sup> ؛ لأنه يتكرر فيه الحط والارتحال ، ويوجد فيه المبيت في الطريق ، فوجب أن تثبت فيه الرخصة . والدليل على الزهري والأوزاعي ما استدللنا به على داود

الثاني : المرحلتان تحديد لا تقريب <sup>(٥)</sup> ، حتى لو نقص عن ستة عشر فرسخاً شيئاً قليلاً لا يجوز القصر ، وهو كالنصاب في الزكاة والسرقة ؛ لأن ذلك ثبت بنص عن رسول الله ﷺ والصحابة ؛ لا باجتهاد حتى يجعل ذلك تقريباً .

الثالث : [ المستحب ] <sup>(٦)</sup> أن لا يقصر في أقل من ثلاث مراحل <sup>(٧)</sup> ؛ [ لأن ما دونه ] <sup>(٨)</sup> مختلف فيه ، فإذا أتم كانت صلاته صحيحة بالاتفاق ، وإذا قصر كانت صلاته [ في أقل من ثلاث مراحل ] ؛ لأن القصر فيها مختلف فيه <sup>(٩)</sup> ، والخروج من الفرض باليقين أولى من الخروج على

<sup>(١٠)</sup> في ( هـ ) : " رمم " .

<sup>(٢)</sup> [ الصلاة ] <sup>(١١)</sup> من ( مسند ) والأثر أخرجه الإمام مالك في الموطأ في باب ما يجب فيه قصر الصلاة ( ١ / ١٦٣ ) .

<sup>(٣)</sup> انظر : موطأ مالك مع شرح تنوير الحوالك ( ١ / ١٦٣ ) .

<sup>(٤)</sup> انظر : الحاوي ( ٢ / ٤٥٢ ) .

\* جاء في كتاب المقادير في الفقه الإسلامي في ضوء التسميات العصرية ص ١٢٢ - ١٢٣ بعد عرض أقوال الفقهاء والمقارنة بينها : " والناظر في أقوال أصحاب المذاهب الأربعة يجد أن مسافة القصر إن لم تكن متطابقة فهي قريبة من بعضها ؛ وهو ١٦ فرساً <sup>(١٢)</sup> خاً ؛ أي ( ٨٨ كم ) .

<sup>(٥)</sup> انظر : الحاوي ( ٢ / ٤٥٠ ) ، العزيز ( ٢ / ٢٢٠ ) ، روضة الطالبين ( ١ / ٤٨٩ ) ، المجموع ( ٤ / ٢٧٥ ) . وحكى القاضي الروياني فيه وجهين . وقال : الصحیح أن

تحديد ... انظر : بحر المذهب ( ٣ / ٥١ ) .

<sup>(٦)</sup> في ( هـ ) : " الأولى " .

<sup>(٧)</sup> قاعدة : ( الخروج من الخلاف ) مستحب ومن فروعها : القصر في سفر يبلغ ثلاث مراحل ، وتركه فيما دون ذلك . الأشباه والنظائر ص ٢٥٧ ، والخلاف المقصود هو خلاف الفقهاء في المذهب ، أو اختلاف المذاهب .

<sup>(٨)</sup> ساقطة من ( ط ) .

<sup>(٩)</sup> في ( هـ ) : " مختلف فيها " ، وفي ( د ) ساقطة ، وفي ( ط ) ما هو مثبت في

[ القصر في أقل من ثلاث مراحل ]

[ الزمان ليس فيه تقدير في مسافة القصر ]

[ ١٦٥ ]

وجـ هـ لا  
يقطع به<sup>(١)</sup>.

الرابع : الزمان ليس فيه تقدير ، حتى لو قطع مرحلتين في أيام له أن يقصر الصلاة فيها //، وإن قطعها في يوم واحد له القصر<sup>(٢)</sup>.

[ مسافة القصر  
في البحر ]

الخامس : لو سافر في البحر وبلغت المسافة ستة عشر فرسخاً له القصر ؛ لأن السفر قد يكون في البر ، وقد يكون في البحر ، وكل واحد منهما معتاد ، فيدخل الجميع تحت قوله // تعالى : + وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ " وإن كان مما يقطع المسافة في البحر في ساعة ؛ لأن الاعتبار بالمسافة لا بالمدة<sup>(٣)</sup>.

[ لو قصد بلدة  
ومن موضع  
إقامته إليها  
طريقان ]  
ط [ ١٢٠ ]

السادس : لو قصد بلدة ومن موضع إقامته إليها طريقان ؛ أحدهما قريب لا يبلغ مسافة القصر ، والثاني [ بعيد ] يبلغ مسافة القصر ، فإن سلك الأبعد [ لغرض ] ، فإن كان // [ ذلك الطريق ] آمناً والأقرب [ كان ] مخوفاً ، أو كان الطريق الأبعد أسهل والطريق القريب كان في جبال ، فله أن يقصر الصلاة<sup>(٤)</sup> ، وإن سلك

المتن

(١) انظر : الأم ( ٣٢٣ / ١ ) ، التهذيب ( ٢٩٦ / ٢ ) ، فتح العزيز ( ٢١٩ / ٢ ) ، ٢٢٠ ،  
( المجموع ( ٢٧٥ / ٤ ) ، روضة الطالبين ( ٤٨٩ / ١ ) ، التعليقة لأبي الطيب  
الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ١٢٠ .  
(٢) انظر : الحاوي ( ٤٥٣ / ٢ ) ، المجموع ( ٢٧٥ / ٤ ) ، روضة الطالبين ( ١ / ١ )  
( ٤٨٩ ) .

(٣) انظر : الأم ( ٣٢٤ / ١ ) ، التهذيب ( ٢٩٦ / ٢ ) ، البيان ( ٤٥٠ / ٢ ) ،  
المجموع

( ٢٧٥ / ٤ ) ، روضة الطالبين ( ٤٨٩ / ١ ) ، بحر المذهب ( ٥٢ / ٣ ) .

ساقطة من ( د ) ، ( ط ) .

ساقطة من ( د ) ، ( ط ) .

ساقطة من ( د ) .

ساقطة من ( د ) ، ( ط ) .

(٨) ضابط : أن تسبق نية تشمل الفرض والنفل جميعاً ، ثم يأتي بشيء من تلك العبادات ينوي به النفل ويصادف بقاء الفرض عليه ، من ذلك : من سلك الطريق الأبعد بقصد القصر لا غير ، لا يقصر في الأصح .

الأبعد لا لغرض ، قال في الأم : ليس له القصر <sup>(١)</sup> ، وقال في الإملاء : له القصر ، واختاره المزماني <sup>(٢)</sup> ، وهو مذهب أبي حنيفة <sup>(٣)</sup> . ووجهه هـ ذال القـ قول أنـ هـ سفر مباح بلغ مرحلتين ، فصار كما لو كان لغرض . ووجه القول الآخر أنه طول الأمر على نفسه بلا غرض ، فصار كما لو تردد في الطريق القريب يمينا وشمالا <sup>(٤)</sup> ، وقول من قال : مباح ليس كذلك ؛ بل هو سفيه ، روي عن رسول الله ﷺ أنه قال : " إِنْ اللَّه يُبْغِضُ الْمَشَائِينَ مِنْ غَيْرِ أَرْبٍ " <sup>(٥)</sup> .

[ الخروج والعودة من وإلى موضع المسافة إليه أقل من مرحلتين ]

السابع : إذا قصد الخروج إلى موضع كانت المسافة [ إليه ] دون مرحلتين ، والرجوع في الوقت إلى وطنه ، فمجموع الذهاب والمجيء يزيد على مرحلتين ، لا يجوز له القصر ؛ لأن الذهاب سفر والرجوع سفر آخر ، وكل واحد منهما أقل من مرحلتين <sup>(٦)</sup> .

[ إذا سافر إلى موضع لا تبلغ المسافة إليه مرحلتين ثم قصد أن يتجاوزها إلى موضع آخر ]

الثامن : إذا قصد السفر إلى موضع لا تبلغ المسافة إليه مرحلتين ، فلما سار بعض الطريق قصد أن يتجاوز ذلك الموضع إلى موضع آخر أبعد من المقصد الأول ، فإن كان // الباقي من المسافة مع

د [ ٦٥ ب ]

انظر : الأشباه والنظائر ص ١١٠ ، الدر المنثور ( ١ / ٣٧٣ ) . وقال فيها : تعاطي سبب الرخصة لقصد الترخيص لا يبيع .  
(١) انظر : الأم ( ١ / ٣٢٠ ) .  
(٢) انظر : مختصر المزماني ص ٣٠ .  
(٣) انظر : بدائع الصنائع ( ١ / ٤٧٦ ) .  
(٤) انظر : الإبانة الورقة ( ١ / ٤٥ ) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة ( ١ / ٤٢٥ ) ، الحـ  
(٥) انظر : البيان ( ٢ / ٤٥٥ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحـ ص ٢٣٢ .  
(٦) لم أعثر له على تخريج .  
(٧) انظر : نهاية المطلب ج ٢ الورقة ( ٤٢٤ / ب ) ، التعليقة ( ٢ / ١٠٥٣ ) ،  
ذئب  
( ٢ / ٣٠١ ) ، فتح العزيز ( ٢ / ٢٢٠ ) .

الزيادة يبلغ مرحلتين يجوز له القصر ، وإن كان الباقي [ من المسافة  
 (٨) مع الزيادة لا يبلغ مرحلتين لا يجوز له القصر ، وإن كان في  
 الابتداء لو قصد السفر إلى المقصد الثاني يباح له القصر ؛ لأن ما  
 قطع من المسافة لا يجعل له حكم حتى تستباح بسببه الرخصة (٩) .

[ قصد السفر إلى  
 مسافة بعيدة ثم  
 نوى المقام في  
 موضع أقرب ]  
 التاسع : إذا قصد السفر إلى المسافة البعيدة ، ثم نوى المقام في  
 موضع أقرب من ذلك المقصد ، فإن كان [ من ] (١٠) موضع خروجه  
 إلى المقصد الثاني [ مرحلتين ، يباح له القصر ، وإن كانت المسافة  
 من موضع خروجه إلى المقصد الثاني ] (١١) لا تبلغ مرحلتين ،  
 المذهب أنه تنقطع الرخصة ؛ لأن هذا القدر // من المسافة لو قطعها  
 في الابتداء ما كان يترخص ، فإذا عزم على المقام فيه تنقطع  
 الرخصة . وفيه وجه آخر أنه لا تنقطع الرخصة ، لأنه قد استباح  
 الرخصة ، وحكمنا أن سفره بسبب الإباحة ، فلا نعتبر الحكم في  
 الدوام (١٢) .

[ قصد السفر إلى  
 مقصد معلوم تبلغ  
 المسافة إليه  
 مرحلتين وتزيد ثم  
 عدل إلى مقصد  
 آخر ]  
 العاشر : لو قصد السفر إلى مقصد معلوم تبلغ المسافة إلى  
 المقصد مرحلتين وتزيد ، فلما كان في بعض الطريق تغيرت عزيمته  
 فغير الطريق إلى مقصد آخر ، وكان قد نزل في بعض المنازل ،  
 فوقع له أن يسافر إلى جهة أخرى ، فإننا نجعله في الحال مقيماً ؛  
 لقصد قطعه مما نوى في  
 الابتداء ، // وننظر إلى المقصد الثاني ، فإن كانت المسافة إليه تبلغ  
 مرحلتين فله أن يقصر ، وإلا فلا (١٣) . وعلى هذا لو كان قد قصد  
 السفر إلى بلده ، فلما كان في بعض الطريق قال : إذا حصلت في  
 موضع كذا غيرت طريقي . وخرجت إلى موضع [ آخر ] (١٤) - مقصد  
 آخر غير المقصد الأول - ، فإن كان ما بقي من طريقه إلى الموضع

(٨) ساقطة من ( هـ ) .

(٩) انظر : الأم ( ٣٢٠ / ١ ) ، التعليقة ( ١٠٩١ / ٢ ) ، التهذيب ( ٣٠١ / ٢ ) ، البيان  
 ( ٤٦٢ / ٢ ) ، فتح العزيز ( ٢٢٢ / ٢ ) ، روضة الطالبين ( ٤٩١ / ١ ) .

(١٠) غير موجودة في ( د ) ، ( ط ) .

(١١) ساقطة من ( هـ ) .

(١٢) انظر : التعليقة ( ١٠٩١ / ٢ ) ، التهذيب ( ٣٠٢ / ٢ ) ، فتح العزيز ( ٢٢٢ / ٢ ) ،  
 روضة الطالبين ( ٤٩١ / ١ ) .

(١٣) انظر : الإبانة الورقة ( ٤٥ / ب ) ، الأم ( ٣٢٠ / ١ ) ، التعليقة ( ١٠٩١ / ٢ ) .  
 (١٤) في ( هـ ) : " كذا " .

//الذي قصد أن يعدل فيه عن الطريق مع الذي قطع من المسافة دون  
مرحلتين ، فـ \_\_\_\_\_ الحكم  
فيه كالحكم في الصورة قبلها<sup>(١)</sup> ، وإن كان يبلغ [ ذلك ] ~~مرحلتين~~  
فله أن يقصر إلى أن يبلغ ذلك الموضع ، فإذا حصل فيه هل تنقطع  
الرخصة أم لا ؟ فيه وجهان : أحدهما : لا ؛ لأنه لم يقصد الإقامة في  
الموضع . والثاني : تنقطع ؛ لأنه لو ترك المقصد الأول واستحدث  
آخر ، فصار كما لو حصل فيه [ ثم ] ~~نوى~~ الخروج إلى مقصد  
آخر .

الثانية : يجوز القصر في سفر الخوف والأمن جميعاً<sup>(٢)</sup> ، وقال  
داود : لا يجوز القصر إلا في سفر الخوف ؛ لظاهر قوله تعالى : +  
إِنْ خِفْتُمْ<sup>(٣)</sup> . دليلنا ما روي أن يعلى بن أمية<sup>(٤)</sup> قال لعمر بن  
الخطاب : ما بالناس نقصر وقد أمنا وقد قال تعالى : + إِنْ خِفْتُمْ ؟  
فقال عمر : عجبت مما عجبت منه ، فسألت رسول الله ﷺ فقال :  
صَدَقَ تَصَدَّقَ اللهُ بِهَا عَلَيْكُمْ فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ<sup>(٥)</sup> ، وروي عن ابن عباس  
" أن رسول الله ﷺ سافر بين مكة والمدينة آمناً لا يخاف إلا الله تعالى  
فصلّى ركعتين "<sup>(٦)</sup> .

[ القصر في سفر  
الخوف ]

ط [ ١٢١ ب ]

(١) الحكم أنه لا يقصر .

(X) ساقطة من ( د ) ، ( ط ) .

(X) ساقطة من ( هـ ) .

(٤) انظر : الإبانة الورقة ( ٤٥ / ب ) ، نهاية المطلب جـ ٢ ( ٤٠٥ / ١ ) ، الأم

( ٣١٣ / ١ ) ، التعليقة ( ١١٠٠ / ٢ ) ، بحر المذهب ( ٤٠٩ / ٣ ) .

(٥) المحلى لابن حزم ( ١٨٥ / ٣ ) .

(٦) يعلى بن أمية بن أبي عبيدة بن همام بن الحارث التميمي الحنظلي ، حليف قريش ،

وكنيته أبو خلف ، ويقال : أبو صفوان ، توفي عام ٤٧ هـ ، وروى عن النبي وعمر

وعقبة بن أبي سفيان ، شهد حنيناً والطائف وتبوكاً ، كان عاملاً على نجران . انظر

: الإصابة ( ٦٨٦ / ٦ ) .

(٧) الحديث أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها ( ١٩٦ / ٥ ) ، صحيح مسلم

بشرح النووي .

(٨) أخرجه النسائي في تقصير الصلاة في السفر ( ١١٨ / ٣ ) .

[القصر في السفر  
الواجب وسفر  
الطاعة والسفر  
المباح]

الثالثة : يجوز القصر عندنا في السفر الواجب<sup>(١)</sup> ، [ وفي سفر الطاعة ، وفي السفر المباح<sup>(٢)</sup> ] ، وقال ابن مسعود - رضي الله عنه - : لا يجوز إلا في السفر الواجب<sup>(٣)</sup> ، وقال عطاء : لا يجوز إلا في سفر الطاعة<sup>(٤)</sup> . ودليلنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قصر في رجوعه عن أسفاره وليس بواجب ولا طاعة ؛ ولأن كل رخصة ثبتت في سفر الطاعة تثبت في السفر المباح قياساً على الفطر والصلاة على الرحلة<sup>(٥)</sup> .

[العاصي بسفره]

الرابعة : العاصي بسفره<sup>(٦)</sup> ؛ مثل : العبد إذا خرج أبقاً ، والمرأة إذا خرجت ناشزة<sup>(٧)</sup> ، ومن عليه الدين إذا هرب من غريمه وهو قادر على [ أداء الدين ] ، أو خرج لقطع الطريق ، فلا يترخص ترخص المسافرين عندنا<sup>(٨)</sup> ، حتى لا يباح له القصر والفطر ، وقال أبو

(١) الواجب : الذي يذم شرعاً تاركه قصداً مطلقاً المنهاج مع شرحه الإبهاج ( ٥١ / ١ ) .

(٢) المباح : ما خير الشارع فيه بين الفعل والتترك ، أو هو ما ليس بحرام . انظر : البرهان في أصول الفقه ( ٣١٣ / ١ ) .

(٣) ساقطة من ( د ) .

(٤) مصنف عبد الرزاق ( ٥٢١ / ٢ ) ولفظه : أن ابن مسعود قال : ( ولا تقصر الصلاة إلا في حج جهاد ) .

(٥) مصنف عبد الرزاق ، قال عطاء : ( ما أرى أن تقصروا في الصلاة إلا في سبيل الله ) .

( ٥٢٢ / ٢ ) .

(٦) انظر : التلخيص ص ١٧٣ ، بحر المذهب ( ٤٩ / ٣ ) .

(٧) قاعدة ( الرخص لا تنال بالمعاصي ) لا يستتبع العاصي بسفره شيئاً من رخص السفر ؛ من القصر والجمع والفطر والمسح ثلاثاً . وقال السيوطي : إن هناك فرقاً بين المعصية بالسفر ، والمعصية فيه . انظر : الأشباه والنظائر ص ٢٦٣ ، الدر المنثور ( ٣٧١ / ١ ) .

(٨) ناشزة : أي ارتفعت واستعصت على زوجها وخرجت عن طاعته . انظر : لسان العرب ( ١٤٣ / ١٤ ) . وفي أنيس الفقهاء النشوز : مصدر نشزت المرأة نشوزاً إذا استعصت على بعلها وأبغضته .

( ط ) ( وفائه ) .

(١٠) انظر : الإبانة الورقة ( ٤٦ - ١ ) ، المحرر الرافعي ص ٢٢٤ ، فتح العزيز ( ٢ / ٢٢٤ ) ، مختصر المزني ص ٣٠ ، روضة الطالبين ( ٤٩٢ / ١ ) ، الحاوي ( ٢ / ٤٨٣ ) ، الوسيط ( ٢٥١ / ٢ ) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة ( ٤٢٥ / ب ) ، اللباب ص ٣٧ .

**حنيفة :** يباح له القصر والفطر<sup>(١)</sup> . ودليلنا أن القصر لابد منه لثبوت الرخص ، بدليل الهائم<sup>(٢)</sup> على وجهه لا يترخص على ما سنذكر ، وقصد المعصية ساقط بالشرع ، فبقي مجرد السير ، وذلك لا يفيد الرخصة ، وأيضا صحة ، وأيضا صحة فإن // الرخصة إنما تثبت للمسافر على سبيل التخفيف عونا له على سفره ؛ حتى لا يجتمع عليه تعب السفر والعبادة ، والعاصي لا يُعان على المعصية .

د [٢٦٦ ب]

[ إذا قصد سفرًا  
مباحًا ثم أحدث نية  
المعصية ]

هـ [٢٠٧ ب]

فروع ستة : أحدها : إذا قصد سفرًا مباحًا ، فلما كان في بعض الطريق أحدث نية المعصية ، // فهل ينقطع الترخيص أم لا ؟ فيه وجهان<sup>(٣)</sup> : أحدهما : ينقطع ؛ لأن النية الحادثة لو قارنت الابتداء لم تفد الرخصة ، وإذا طرأت قطعت ؛ كما أن نية الإقامة لو قارنت ابتداء الصلاة منعت القصر ، وإذا طرأت منعت القصر . والثاني : لا تنقطع مع لأن // الدوام أكد من الابتداء ، فجاز أن تستدام الرخص مع نية المعصية وإن كانت لا تبتدى<sup>(٤)</sup> .

[ العاصي في سفره  
يبيح ]

الثاني : العاصي في سفره ؛ وهو الذي [ يشرب ] في طريقه ويزني ، فإنه يترخص ؛ لأنه [ لا تعلق لمعصيته بما هو سبب الرخصة ] .

[ مسح العاصي  
بسفره على الخف ]

الثالث : العاصي بسفره لا يمسح على الخف ثلاثة أيام ، وهل يمسح يوماً وليلة ؟ فيه وجهان : الظاهر أنه يباح له ذلك ؛ لأن غاية

(١) انظر : فتح القدير ( ٤٧ / ٢ ) ، والهداية ( ٤٦ / ٢ ) .

(٢) الهائم : هو من خرج على وجهه لا يدري أين يتوجه . المصباح المنير ( ٢ / ٢٤٥ ) كتاب الهاء .

(٣) انظر : روضة الطالبين ( ٤٩٢ / ١ ) ، الإبانة الورقة ( ٤٦ - أ ) ، المحرر ص ٢٢٥ ، الوسيط ( ٢٥١ / ٢ ) ، الحاوي ( ٤٨٣ / ٢ ) ، فتح العزيز ( ٢٢٣ / ٢ ) ، نهاية المطلب ج٢ الورقة ( ٤٢٦ / ب ) ، بحر المذهب ( ٧٩ / ٣ ) .

(٤) وهو معنى قول السيوطي : معنى قولنا : الرخص لا تنطاط بالمعاصي أن فعل

الرخصة متى توقف على وجود شيء نظر في ذلك الشيء ؛ فإن كان تعاطيه في

نفسه حراماً امتنع معه فعل الرخصة وإلا فلا ... الأشباه والنظائر ص ٢٦٣ .

[ العاصي في  
سفره إذا علم  
الماء ]

❌ في ( هـ ) : " يسرق " .

❌ في ( هـ ) ، ( ط ) : " لأنه تعلق بمعصيته ما هو سبب الرخصة " .



ما في الأمر أن يجعل السفر كالمعدوم ، وللمقيم أن يمسح يوماً وليلة . والثاني : لا يباح ؛ لأن المسح رخصة في الجملة فلا تثبت للعاصي ، ونظيره لو لبس خفاً مغصوباً هل يمسح عليه أم لا ؟ فعلى وجهين . وعلى هذا لو دخل بلدة ليقيم فيها على معصية فهل يمسح مسح المقيمين أم لا ؟ فعلى وجهين<sup>(١)</sup> .

الرابع : إذا عدم الماء في سفره فلا خلاف أنه يؤمر بالتيمم ، فلا يباح له ترك الصلاة ، وهل يحتسب بصلاته أم تجب الإعادة ؟ فيه وجهان : أحدهما : لا يعتد بصلاته ؛ لأن الاحتساب بالصلاة بطهارة التيمم من رخص السفر ؛ فإن المقيم إذا تيمم [ لعدم ] الماء لا يعيد صلاته ، فلا يثبت في حق العاصي بسفره . والثاني : يحتسب بصلاته ؛ لأن المعصية تأثيرها في منع الرخصة ، والصلاة بالتيمم عند عدم الماء من الواجبات ، فلا تؤثر فيه المعصية<sup>(٢)</sup> // .

د [ ١٦٧ ]  
عجز العاصي  
بسفره عن  
استعمال الماء

الخامس : إذا عجز العاصي بسفره عن استعمال الماء لجراحة على بدنه ، فإن كانت الجراحة أصابته في الحضر فيؤمر بالتيمم ، [ وهل يعيد بصلاته أم لا ] ؟ فعلى ما ذكرنا من الوجهين . ووجه الشبه أن الجراحة سبب لإباحة التيمم ؛ كعدم الماء سواء<sup>(٣)</sup> .

[ لو وثب من بناء  
عال فقُكسرت  
رجله ]

السادس : لو وثب من بناء عالٍ أو جبل على سبيل [ الملاعبة ]

(١) انظر : بحر المذهب ( ٧٨ / ٣ ) ، الإبانة الورقة ( ٤٦ - ١ ) ، الوسيط ( ٢٥١ / ٢ ) ط [ ١٢٢ ] ، الحاوي ( ٤٨٧ / ٢ ) ، مختصر المزني ص ٣٠ ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة ( ٤٢٥ / ب ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٣٣ .  
(هـ) في ( هـ ) : " عند عدم " .

(٣) انظر : الإبانة الورقة ( ٤٦ - ١ ) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة ( ٤٢٦ / ب ) ، الحـ

( ٤٨٦ / ٢ ) ، التهذيب ( ٣١٢ / ٢ ) ، بحر المذهب ( ٧٨ / ٣ ) ، حلية العلماء ( ٢٤٠ / ١ ) ، المجموع ( ٢٨٦ / ٤ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٣٥ .

(هـ) في ( هـ ) : " ويعتد بصلاته " .

(٥) انظر : حلية العلماء ( ٢٤٠ / ١ ) ، التهذيب ( ٣١٢ / ٢ ) ، الحاوي ( ٤٨٤ / ٢ )

✗ كما جرت به العادة بين الشباب فانكسرت رجله ، يؤمر أن يصلي قاعداً بلا خلاف ، وهل تلزمه الإعادة // أم لا ؟ فيه وجهان : أحدهما : تلزمه ، لأنه عاص بما هو سبب العجز عن القيام ، فلا تثبت [ في حقه هذه الرخصة ] ✗ والثاني : يحتسب بصلاته ولا تجب الإعادة ؛ لأن ابتداء الفعل باختياره ، فأما دوام العجز ليس باختياره <sup>(٣)</sup> ، ولا هو مقصود جنايته ، فألحقناه بالمعذور في الحكم ، ويخالف السكران يؤمر بإعادة الصلاة وإن لم يكن // دوام السكر باختياره ؛ لأن [ السكر مقصود جنايته ] ✗ .

الخامسة : القصد إلى قطع مسافة معلومة شرط في إباحة الرخصة ، حتى إن من كان يمشي هائماً على وجهه ليس له [ مقصد معلوم ، ليس له أن يترخص ، كذلك من خرج في طلب العبد الأبق والجمل الشارد على عزم أنه متى وجد مطلوبه رجع ، ليس له أن يقصر الصلاة ] ✗ وإن سار مراحل . وكذلك أهل البادية إذا سافروا في طلب العشب والحشيش لا يترخصون <sup>(١)</sup> ؛ وإنما كان القصد إلى قطع مسافة معلومة [ شرعاً ] ✗ شرطاً ؛ لأن للسفر تأثيراً في العبادات ، فاعتبرت النية فيه [ كما تعتبر في العبادات ] ✗ .

فروع خمسة : أحدها : إذا بلغه الخبر أن عبده أبق إلى بعض البلاد ، فخرج على عزم تلك البلدة إن لم يجد عبده قبل الوصول إليها [ لم يرجع ] ✗ ؛ وإن وجد العبد في الطريق رجع ، فليس له أن

[ إذا بلغه أن عبده أبق إلى بعض البلاد ]

✗ في ( هـ ) : " المداعبة " .

✗ في ( هـ ) [ هذه الرخصة في حقه ] .

(٣) انظر : حلية العلماء ( ١ / ٢٤٠ ) ، التهذيب ( ٢ / ٣١٢ ) ، بحر المذهب ( ٣ / ٧٩ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٣٧ .

✗ في ( د ) ، ( ط ) : " مقصود السكر جنايته " .

✗ ساقطة من ( د ) ، ( ط ) .

(٦) انظر : التعليقة ( ٢ / ١٠٩٠ ) ، المحرر ص ٢٢٣ ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة ( ٤٠٨ / ب ) ، فتح العزيز ( ٢ / ٢٠٧ ) ، التهذيب ( ٢ / ٣٠٠ ) ، روضة الطالبين ( ١ / ٤٩٠ ) ، المجموع ( ٤ / ٢٨٠ ) .

✗ ساقطة من ( د ) ، ( هـ ) .

✗ في ( د ) ، ( ط ) : [ كالنية في العبادات ] .

✗ ساقطة من ( ط ) ، ( د ) .

يترخص أيضاً ، لأن [ القصد إلى ] قطع تلك المسافة على يقين [ ~~م~~ ]

[ إذا قصد الخروج إلى البلدة التي فيها العبد ثم قل إن استقبلني رجعت ]

يوجد ؛ بل هو على نوع من التردد فلم تصح النية ، وصار كما لو شرع في الصلاة على أنه إن لم يقدم زيد كان فرضاً ، وإن قدم كان تطوعاً ، لا تصح صلاته<sup>(٣)</sup> .

الثاني : إذا قصد الخروج إلى البلدة التي فيها العبد ، ثم في // أثناء الطريق قال : إن استقبلني العبد في الطريق رجعت ، فإلي وقت تغيير النية له أن يقصر الصلاة ، [ وبعد تغيير النية هل له أن يقصر الصلاة ] ~~م~~ أم لا ؟ فيه وجهان كما ذكرنا فيمن أنشأ سافراً مباحاً [ ثم أحدث ] ~~م~~ نية المعصية<sup>(١)</sup> .

[ الأسير في أيدي الكفار ]

الثالث : الأسير في أيدي الكفار إذا سافر معهم ، فإن كان يعرف مقصدهم وكان المقصد بعيداً ، [ أو ] ~~م~~ قصد الخروج معهم إلى مقصدهم ، كان له // أن يترخص ، وإن كان على عزم أنه متى قدر على [ التخلص ] ~~م~~ منهم [ التخلص ] ~~م~~ ورجع ، أو متى خلّوه رجع ط [ ١٢٢ ب ]

[ فهو ] ~~م~~ كمن خرج في طلب العبد الأبق [ لا يترخص فأما إن كان لا يعرف مقصدهم ففي الحال ] ~~م~~ لا يترخص ؛ لأنه لا يدري هل تبلغ المسافة مسافة القصر أم لا ، فإن ساروا به [ أكثر من ] ~~م~~

~~م~~ ساقطة من ( د ) ، ( ط ) .

~~م~~ في ( هـ ) : " ما وجد " .

(٣) انظر : فتح العزيز ( ٢ / ٢٢١ ) ، التهذيب ( ٢ / ٣٠١ ) ، روضة الطالبين

( ٤٩٠ / ١ ) ، التعليقة ( ٢ / ١٠٩١ ) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة ( ٤٠٨ / ب ) .

~~م~~ ساقطة من ( ط ) .

~~م~~ ساقطة من ( ط ) .

(٦) انظر : فتح العزيز ( ٢ / ٢٢١ ) ، التهذيب ( ٢ / ٣٠١ ) ، روضة الطالبين

( ٤٩٠ / ١ ) ، التعليقة ( ٢ / ١٠٩١ ) ، المحرر ص ٢٢٣ ، الحاوي ( ٢ / ٤٦٩ )

، المجموع ( ٤ / ٢٧٩ ) ، الأم ( ١ / ٣٢٣ ) .

~~م~~ ساقطة من نسخة ( هـ ) .

~~م~~ في ( د ) ، ( ط ) : " المخلص " .

~~م~~ سقط من ( د ) ، ( ط ) .

~~م~~ ساقطة من ( ط ) .

~~م~~ ساقطة من ( ط ) .

~~م~~ ساقطة من ( ط ) .

مرحلتين ، حكى عن الشافعي - رحمه الله - أنه قال : [ له أن ] ❖ يقصر ؛ لأنه تيقن طول سفره ، وقياس ما ذكرنا في الأبق أنه لا يترخص ؛ لأن القصد في الابتداء [ ما وجد ] ❖ ، فتكون المسألة على قولين (٣) . ونظيره لو باع مال أبيه على تقدير أنه حي وبان ميتاً وسنذكره ، وكذلك في الحج لو كان عنده أن مرضه مما يرجى زواله وليس بعصب (٤) ، فاستناب في الحج ، ثم تبين له أن كان ميئوس الزوال وأنه معضوب هل يصح حجه أم لا ؟ وسنذكره (٥) .

الرابع : السيد إذا سافر بعبد ، أو الزوج بامرأته ، فإن كانا يعلمان المقصد وقصد السفر إليه ، كان لهما الترخص ، وإن كان من عزم العبد أنه متى اعتق رجع ، ومن عزم المرأة متى تخلصت عن زوجها // رجعت ، فلا رخصة لهما (٦) ؛ كما في مسألة العبد الأبق . فأما إن كانا لا يعلمان مقصد السيد . والزوج ؛ ولكنهما قصدا بلدة معلومة ، فلا يترخصان أيضاً ؛ لأنه لا اختيار لهما ؛ وإنما سفرهما سفر غيرهما ، فإن زاد سفرهما على مرحلتين فالحكم فيه كالحكم في مسألة الأسير .

[ السيد إذا سافر بعبد أو الزوج بامرأته ]

هـ [ ٢٠٨ ب ]

الخامس : الأجناد إذا سافروا [ بسفر الملك ] ❖ عرفوا المقصد // وقصدوا [ السفر إليه ] ❖ ، فيباح لهم القصد ؛ لأنهم يسافرون باختيارهم لا قدرة لأحد على منعهم ، وإن لم يعلموا مقصد

[ الأجناد إذا سافروا بسفر الملك ]

د [ ١٦٨ ]

❖ ساقطة من ( د ) ، ( ط ) .

❖ في ( هـ ) : " ما وجد " ، وفي ( د ) ، ( ط ) : " واحد " .

(٣) انظر : البيان ( ٤٥٧ / ٢ ) ، روضة الطالبين ( ٤٩١ / ١ ) ، المجموع ( ٤ /

٢٨٠ ) ، بحر المذهب ( ٩٢ / ٣ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله

الحـ

ص ١٨٧ .

(٤) العصب : القطع ، والمعضوب : الضعيف ، والمعضوب في كلام العرب : المخبول الزمن الذي لا حراك به . لسان العرب ( ٢٥٢ / ٩ ) باب العين .

والمعضوب : المقطوع عن تجشم السفر بمرض قد أضناه أو هرم . انظر : حلية الفقهاء ص ١١٢ ، الزاهر ص ١١٦ .

(٥) انظر : الإبانة ج ٤ الورقة ( ٢ / ب ) .

(٦) انظر : روضة الطالبين ( ٤٩٠ / ١ ) ، المحرر ص ٢٢٤ ، المجموع ( ٤ / ٢٨٠ ) ،

التعليقة ( ١١١٠ / ٢ ) .

❖ في ( هـ ) : " إن " .

❖ في ( هـ ) : " وقصدوا السفر إليه " ، وفي ( د ) : " موضعاً معلوماً " .

❖ ساقطة من ( ط ) .

الملك ولا هم قصدوا موضعاً معلوماً فلا يباح القصر لهم<sup>(١)</sup>.

السادسة : إذا نوى الخروج إلى السفر وهو بعد مقيم في منزله ، لا يباح له الترخّص ، ويخالف ما لو دخل إلى بعض القرى أو البلاد ونوى الإقامة ، ففي الوقت // يصير مقيماً ؛ لأن هناك النية توافق الحالة<sup>(٢)</sup> ؛ [ فإنه نوى الإقامة وهو مقيم ، وهاهنا النية لا توافق الحالة<sup>(٣)</sup> ؛ لأن السفر هو الضرب في الأرض والسير عليها وهو مقيم في الموضع ، فلم يكن للنية حكم<sup>(٤)</sup> .

[ إذا نوى الخروج إلى السفر وهو مقيم في منزله ]

ط [ ١٢٣ ]

فروع سبعة : أحدها : إذا خرج [ من ] بيته ولكنه لم يفارق مواضع الاستيطان ، لا يباح له القصر ، حكى عن عطاء أنه قال : إذا دخل عليه وقت الصلاة بعد خروجه [ من ] منزله قبل أن يفارق بيوت القرية يباح له القصر<sup>(٥)</sup> . ودليلنا أن المسافر إذا وصل إلى عمارة بلده ترك الترخّص ، فإذا كان الحصول في هذا الموضع يقطـع [ الترخّص ] فلأن يمنع الابتداء أولى<sup>(٦)</sup> .

(١) انظر : روضة الطالبين ( ١ / ٤٩٠ ) ، المحرر ص ٢٢٤ ، المجموع ( ٤ / ٢٨٠ ) .

(٢) تأتي هذه المسألة تحت قاعدة [ الأمور بمقاصدها ] ، ذكر السيوطي [ من المناقيبة ]

القطع [ ، ومن صورها : نوى قطع السفر والإقامة ، فإن كان سائراً لم يؤثر ؛ لأن السير يكتفيها ، وإن كان نازلاً انقطع ، وكذا لو كان في مفازة لا تصلح للإقامة على الأظهر . انظر : الأشباه والنظائر ص ٩٢ .

ساقطة من ( ط ) .  
(٤) انظر : التعليقة ( ٢ / ١٠٩٠ ) ، البيان ( ٢ / ٤٦٢ ) ، فتح العزيز ( ٢ / ٢٠٨ ) ، التهذيب ( ٢ / ٢٩٧ ) ، المجموع ( ٤ / ٢٨٧ ) ، الحاوي ( ٢ / ٤٦١ ) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة ( ١ / ٤٠٦ ) ، بحر المذهب ( ٣ / ٥٤ ) .

(٥) في ( هـ ) : " عن " .

(٦) في ( هـ ) : " عن " .

(٧) أثر عطاء ورد في مصنف عبد الرزاق ( ٢ / ٥٣١ ) .

(٨) في ( هـ ) : " الرخص " .

(٩) انظر : التهذيب ( ٢ / ٢٩٧ - ٢٩٨ ) ، فتح العزيز ( ٢ / ٢٠٩ ) ، روضة الط

( ١ / ٤٨٣ ) ، بحر المذهب ( ٣ / ٥٤ ) ، البيان ( ٢ / ٤٦٢ ) ، الحاوي ( ٢ / ٤٦١ ) ، حلية العلماء ( ١ / ٢٤١ ) ، نهاية المطلب ج ٢ ( ١ / ٤٠٦ ) ، مختصر

[الشرط في إباحة

القصر] د [١٢٨ ب]

الثاني : الشرط في إباحة القصر لمن يسافر عن بلدة عليها سور أن يخرج من السور ، وإن كان على بابها نهر فيعبر النهر ، وإن كان حولها رباطات [ أو ] منازل متفرقة [ فحتى ] يفارقها ، وإن كان على طرف البلد دور قد تخلى عنها أهلها ، فإن كانت عامرة صالحة للإقامة فالشرط أن يفارقها ، وإن كانت قد خربت فحكمها حكم الصحاري ، فأما إن كان حول البلد مزارع وبساتين مضافة إلى البلد ، ذكر أصحابنا بالعراق أنه لا يشترط مفارقتها ؛ لأنها ليست مواضع السكن والاستيطان<sup>(٣)</sup> ، وذكر القاضي الإمام حسين<sup>(٤)</sup> - رحمه الله - أن الشرط مفارقتها ؛ // لأن العادة تردد أهل البلد إلى هذه البقاع على زيارتهم وهيئاتهم ، فيعتبر الحصول في موضع بقصد تغير الزرع والهيئة عند قصد الخروج إليه حتى يحصل مخالفاً للمقيمين ، فإذا فارق هذه المواضع يباح له القصر ، قال مجاهد : إذا ابتدأ السفر بالنهار فلا يقصر حتى يدخل الليل ، وإن ابتدأ بالليل فلا يقصر حتى يدخل النهار<sup>(٥)</sup> .  
ودليلنا ما روي عن أنس أنه قال : " صليت مع رسول الله ﷺ الظهر بالمدينة // أربعاً ، والعصر بذي الحليفة ركعتين<sup>(٦)</sup> " ، وروي // عن

هـ [٢٠٩]

ط [١٢٣ ب]

البويطي الورقة ( ١ / ١٠ ) .

في ( هـ ) : " أو " ، وفي ( د ) ، ( ط ) : " و " .  
في ( هـ ) : " فحتى " ، وفي ( د ) ، ( ط ) : " حتى " .

(٣) انظر : الإبانة الورقة ( ٤٥ - ب ) ، للمقنع الورقة ( ٦٦ ) ، الأم ( ٣١٩ / ١ ) ، البيان ( ٤٦٢ / ٢ ) ، مختصر البويطي ( ١ / ١٠ ) ، روضة الطالبين ( ٤٨٣ / ١ ) ، التهذيب ( ٢٩٨ / ٢ ) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة ( ١ / ٤٠٦ ) ، مختصر المزني ص ٢٩ ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ١٥٠ .  
جاء في فتح العزيز : " قال أصحابنا العراقيون : لا بد من مجاوزتها ؛ لأنها معدودة من البلدة ، ومجاورة البلدة لا بد منها ، ... ؛ لأن صاحب التهمة حكى عن بعض الأصحاب اشتراط مجاوزة البساتين والمزارع المضافة إلى البلدة مطلقاً .  
انظر : العزيز ( ٢٠٩ / ٢ ) .

(٤) المقصود بالقاضي هو أبو محمد الحسين بن محمد بن أحمد المروروذي في التعليقة ( ١٠٩٠ - ١٠٩١ ) .

(٥) أثر مجاهد في مصنف عبد الرزاق ( ٥٣٢ / ٢ ) .

(٦) الحديث أخرجه البخاري ، انظر : فتح الباري ( ٥٦٩ / ٢ ) في تقصير الصلاة .  
صحيح مسلم بشرح النووي ( ١٩٩ / ٥ ) صلاة المسافرين وقصرها . ونو الحليفة مهل أهل المدينة بالحج .



[ انتهاء القصر  
بإنتهاء السفر  
الذي يقطع  
الترخص ]

الخامس : إذا كان راجعاً من سفر ، فوصل إلى أطراف العمارة ، ترك القصر ، والحد في ذلك أن في الموضع الذي يبتدئ [ الرخص ] إذا كان مسافراً يقطع الرخص إذا كان راجعاً<sup>(٢)</sup> .

[ البعد عن البلد  
ليس بشرط في  
الرخص ]

السادس : البعد عن البلد ؛ بحيث يغيب عن رأي العين ، ليس بشرط في الرخص ؛ لما روينا // من قصة علي بن ربيعة ؛ لأنه قد يسير فراسخ ولا تغيب عن العين ؛ بأن تكون البلدة في الصحراء ، وقد تكون البلدة بين الجبال فيسير لحظة بين الجبل وقد غاب عن العين ، فإذا كان ذلك يختلف لم يجز تعليق الحكم به<sup>(٣)</sup> .

د [ ١٦٩ ]

السابع : البدوي إذا أراد // أن يسافر عن محله<sup>(٤)</sup> ، فلا بد وأن يفارق بيوت عشيرته ؛ لأن بيوتهم كالنور في البلد ، ويفارق كل موضع هو من مرافقهم ؛ مثل : ملقى الرماد ، ومجمع البهائم ، ومتحدث [ الناس ] وما جانس ذلك ، وإن كانوا في هبوط فيصعد إلى المكان العالي ، وإن كانوا على نشز<sup>(٥)</sup> من الأرض فحتى ينزل الهبوط ، كما ذكرنا فيمن يسافر عن البلد يفارق مواضع الاستيطان<sup>(٦)</sup> .

[ البدوي إذا أراد  
أن يسافر ]

ط [ ١٢٤ ]

الله الحضر ص ١٥١ .

(X) في ( هـ ) : " الترخص " .

(٢) انظر : روضة الطالبين ( ٤٨٦ / ١ ) ، مختصر البويطي الورقة ( ٢ / ١٠ ) .

(٣) انظر : التعليقة ( ١٠٩١ / ٢ ) ، البيان ( ٤٦٣ / ٢ ) ، فتح العزيز ( ٢١٢ / ٢ ) ،

المحرر ص ٢٢٠ .

(٤) النحلة : بالفتح ، المكان ينزله القوم . المصباح المنير ( ١٤٨ / ١ ) .

(X) في ( هـ ) : " متحدث " ، وفي ( د ) ، ( ط ) : " محدث " .

(٦) النشز : المتن المرتفع من الأرض . لسان العرب ( ١٤٣ / ١٤ ) ، باب النون .

(٧) انظر : الإبانة الورقة ( ٤٥ / ب ) ، الأم ( ٣٢٠ / ١ ) ، المحرر ص ٢٢٠ ،

البي

( ٣٦٤ / ٢ ) ، الحاوي ( ٤٦٣ / ٢ ) ، التهذيب ( ٢٩٩ / ٢ ) ، فتح العزيز

( ٢١١ / ٢ ) ، روضة الطالبين ( ٤٨٥ / ١ ) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة ( ٤٠٧ / ب ) ،

مختصر المزني ص ٢٩ ، مختصر البويطي ( ١ / ١٠ ) ، بحر المذهب ( ٥٥ / ٣ )

، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق عيد الله الحضر ص ١٥٥ .



[سافر ثم عد  
لحاجة]

السابعة : إذا فارق البلد وحصل في موضع [تستباح] <sup>(٥)</sup> الرخص ، فعاد إلى البلد لحاجة عرضت له ، ففي زمان رجوعه وخروجه ثانياً من البلد هل يترخص قبل مفارقه البلد أم لا ؟ إن كان غريباً فيستديم الرخص ، وإن كان من أهل البلد وله فيه أهل وولد ومسكن فكلما رجع انقطعت الرخصة ، لأن الرخصة في الوطن لا تثبت ، ويفارق ما لو اجتاز على بلدة وله فيها أهل ووطن وما قصد النزول فيها ، // فإنه يستبيح الرخص على أحد القولين ، لأن البقعة كما هي وطنه [فهي] <sup>(٦)</sup> طريقه في سفره ، فلا يقطع الرخصة بالحصول [فيها] <sup>(٧)</sup> ، فأما هاهنا البقعة ليست في طريقه في سفره وهي وطنه ، فلا تثبت له الرخص فيها <sup>(٨)</sup> .

[هـ ٢٠٩ ب]

[الملاح إذا كان  
معه أهله في  
السفينة]

الثامنة : الملاح <sup>(٥)</sup> إذا كان معه أهله في السفينة ، فما دام مقيماً في موضع لا يترخص ، <sup>(٦)</sup> فإذا سافر الأولى له أن لا يقصر الصلاة ولا يفطر ، ولو فعل جاز <sup>(٧)</sup> ، وقال أحمد : لا يقصر الصلاة <sup>(٨)</sup> . ودليلنا ما روى عن رسول الله ﷺ أنه قال : " إِنْ اللَّهَ تَعَالَى وَضَعَ عَنْ الْمُسَافِرِ الصَّوْمَ // وَشَطَرَ الصَّلَاةِ " <sup>(٩)</sup> وهذا مسافر ، ولأن الجمال الذي ينقل أهله وولده معه يترخص ، فكذا الملاح .

[د ٢١٩ ب]

(X) في (هـ) : " استباح " .

(X) في (د) ، (ط) : " هي " .

(X) ساقطة من (د) ، (ط) .

[إذا خرج جماعة  
من البلد ونزلوا  
في موضع القوافل  
]

(٤) انظر : الإبارة الورقة [٤٥ - ب] ، الأم (٣٢٠ / ١) ، البيان (٤٦٤ / ٢) ، الحاوي (٤٦٤ / ٢) ، التعليقة (١٠٩١ / ٢) ، التهذيب (٣٠٠ / ٢) ، فتح العزير

[ط ١٢٤ ب]

(٢ / ٢١١) ، نهاية المطلب ج٤ (٤٢٣ / ١) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ١٥٢ .

(٥) الملاح : بالتنقيل ، السفان ؛ وهو الذي يجري السفينة . المصباح المنير ، كتاب الم

(٢ / ٥٧٩) .

(٦) في الأشباه والنظائر ص ٢٥٧ : [قاعدة : الخروج من الخلاف مستحب] ومن فروعها الملاح الذي يسافر بأهله وأولاده .

(٧) انظر : البيان (٤٥٦ / ٢) .

(٨) انظر : المغني (١٠٥ / ٢) .

(٩) انظر : سنن النسائي كتاب الصوم (١٨٢ / ٤) . الترمذي كتاب الصوم انظر :

عارضة الأحوذ (١٨٨ / ٣) . أبو داود كتاب الصوم ، باب اختيار القطر ، انظر :

عون المعبود (٣٢ / ٧) .

التاسعة : إذا خرج جماعة من البلد ونزلوا في موضع قريباً من البلد جرت عادة القوافل بالنزول إليه ليجتمع فيه القوم ، فإن كان // قصدهم المقام في الموضع حتى يتلاحق الناس ويرتحلوا ، فليس لهم أن يقصروا ؛ لأنهم [ ما ] <sup>(١)</sup> قصدوا بخروجهم سافراً تقصر في مثله الصلاة في الوقت ؛ وإنما عزموا على السفر ، وإن لم يكن من عزمهم المقام في الموضع حتى يتلاحق الناس ؛ بل كانوا على الارتحال فيباح لهم القصر ، ويكون ذلك كبعض منازلهم <sup>(٢)</sup> .

[ التنقل في السفر ]

العاشرة : يجوز للمسافر إذا قصر الصلاة أن يتنفل <sup>(٣)</sup> ، وذهبت طائفة من العلماء إلى أنه لا يجوز أن يتنفل <sup>(٤)</sup> . ودليلنا ما روي أن رسول الله ﷺ أقام على حرب هوازن ثمانية وعشرين يوماً وكان يصلي قبل الظهر ركعتين وروي أربعاً <sup>(٥)</sup> ، ولأن من يترخص بالمسح لا يترك منن الطهارة ، وكذلك من يترخص بالقصر في الصلاة لا يترك السنن .

(X) غير موجود في ( د ) ، ( ط ) .

(٢) انظر : البيان ( ٢ / ٤٦٥ ) ، حلية العلماء ( ١ / ٢٤٢ ) ، الإبانة مختصر البويطي الورقة ( ١٠ / ب ) .

(٣) انظر : الأم ( ١ / ٣٢١ ) ، مختصر البويطي الورقة ( ١٢ / ب ) ، بحر المذهب ( ٣ / ٦٤ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٤١ .

(٤) انظر : المغني ( ٢ / ١٤١ ) ، فتح الباري ( ٢ / ٥٧٨ ) .

(٥) لم أعثر على تخريج للحديث بهذا اللفظ ؛ وإنما بألفاظ متقاربة :

جاء في تلخيص الحبير ( ٢ / ١١٤ - ١١٥ ) : ثبت أن النبي ﷺ أقام عام الفتح على حرب هوازن أكثر من أربعة أيام يقصر ، وروي أنه أقام سبعة عشر ، وروي أنه أقام تسعة عشر ، وروي أنه أقام ثمانية عشر ، وروي عشرين يوماً ، قال في التهذيب : اعتمد الشافعي رواية ( عشرين يوماً ) لسلامتها من الاختلاف أما رواية ( سبعة عشر ) فرواها أبو داود عن ابن عباس ، وأما رواية ( تسعة عشر ) فرواها أحمد والبخاري .

وروي الشافعي سبع أو ثمان عشرة ، انظر : الأم ( ١ / ٣٢٣ ) .

### الفصل الثالث : في نية القصر

وفيه خمس مسائل : إحداها : نية القصر عندنا شرط في جواز الاختصار على ركعتين ، فإن قال : أؤدي صلاة الظهر ركعتين ، أو صلاة [ الظهر ] قصرًا ، أو صلاة السفر ، جاز له الاختصار على ركعتين ، فأما إن أطلق النية عندنا يلزمه الإتمام ولا يجوز له الاختصار على ركعتين<sup>(١)</sup> ، وقال المزني : له أن يقتصر على ركعتين<sup>(٢)</sup> . ودليلنا أن الإطلاق ينصرف إلى ما هو الأصل ، ألا ترى أنه لو قال : بعثك هذه بعشرة دراهم ينصرف إلى نقد البلد ؛ لأن الغالب التعامل به ، فكذلك هاهنا وجب أن ينصرف الإطلاق إلى الأصل ، والأصل في الظهر أنه أربع ركعات ، // ويخالف ما لو نوى القصر ، لأنه قيد اللفظ // فصار نظيره ؛ كأنه قال : بعثك بعشرة من نقد كذا يُعتد به .

[ لو شرع في صلاة الظهر ولم يعلم أن للمسافر أن يصلي ركعتين ]

هـ [ ٢١٠ ]

فرع : لو أن رجلاً شرع في صلاة الظهر مطلقاً ولم يعلم أن للمسافر أن يصلي ركعتين ، فسلم عن ركعتين ، إن تعمّد السلام تبطل صلاته ، وإن كان ساهياً // يعود ويبنى على صلاته إن لم يطل الزمان ؛ لأن الاختصار على الركعتين لا يجوز من غير قصد النية ولم يوجد منه القصد<sup>(٣)</sup> .

[ المسافر إذا نوى الإتمام ]

الثانية : المسافر إذا نوى الإتمام يلزمه الإتمام عندنا ولا يجوز له

(١) في ( هـ ) : " الهجر " ، وفي ( د ) ، ( ط ) : " العصر " ، ولعل الصواب ما جاء في " هـ " .

(٢) انظر : الإبانة الورقة ( ٤٦ / ١ ) ، المقنع الورقة ( ٦٨ ) ، الأم ( ٣١٦ / ١ ) ، التعليقة ( ١١٠٢ / ٢ ) ، التنبيه ص ٥٥ ، الوسيط ( ٢٥٤ / ٢ ) ، روضة الطالبين ( ٤٩٦ / ١ ) ، نهاية المطلب ج ٢ ( ١٨ / ١ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ، ص ٢٠١ .

(٣) انظر : مختصر المزني ص ٢٩ .

(٤) انظر : الأم ( ٣١٧ / ١ ) ، روضة الطالبين ( ٤٩٧ / ١ ) ، فتح العزيز ( ٢٣٥ / ٢ ) ، نهاية المطلب ج ٢ ( ٤١٨ / ب ) .

أن يقتصر على ركعتين<sup>(١)</sup> ، وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يلزمه الإتمام : أما أبو حنيفة - رحمه الله - فبنى على أصله [ أن القصر ] عزيمة [ إتمامه فكذا ها هنا<sup>(٢)</sup> ] ، ودليلنا أنا أجمعنا على أن من شرع في الصلاة في أول الوقت يلزمه [ ~~✗~~ ] ، وأما [ باقي المخالفين ] ~~✗~~ ففاسوا على المسافر إذا شرع في الصوم لا يلزمه [ المضي فيه ] ~~✗~~ ، ولا يباح له قطع الصلاة وإن كان مخيراً في الابتداء بين الشروع والتأخير ، فكذا ها هنا إذا نوى الإتمام وجب أن يلزمه وإن كان مخيراً في الابتداء ، والقيس على الصوم لا يصح ، لأن تأثير السفر في الصوم ليس بالإسقاط ؛ ولكنه التأخير إلى وقت آخر [ يخف ] ~~✗~~ الأمر فيه ، فلم يمنعه منه بسبب التلبس به ، فأما تأثيره في الصلاة بالإسقاط ؛ لأنه يسقط ركعتين لا إلى بدل فقلنا بعد ما التزمه : ليس له تركه<sup>(٣)</sup> .

فرعان : أحدهما لو نوى الإتمام ثم أفسد الصلاة ، يلزمه القضاء تاماً ولا يجوز له القصر ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأنه التزم العبادة على صفة

وهو قادر على إعلتها بعد فسادها على ما التزم فيلزمه<sup>(٤)</sup> ؛ كما لو أحرم بالحج من بعض البلاد وأفسد الحج ، يلزمه في القضاء أن يحرم من ذلك الموضع .

الثاني : إذا نوى الإتمام ، ثم تبين أنه كان محدثاً ، لا يلزمه الإتمام ؛ لأن صلاته [ لا ] ~~✗~~ // تنعقد ، فلم // يصبر به ملتزماً

[ إذا نوى الإتمام  
ثم تبين له أنه  
كان محدثاً ]

(١) لأنه يلزمه ما التزمه ، انظر : المقنع الورقة ( ٦٨ ) ، الأم ( ٣١٦ / ١ ) ، الحلوي ( ٤٧٢ / ٢ ) ، التهذيب ( ٣٠٧ / ٢ ) ، فتح العزيز ( ٢٣٣ / ٢ ) ، روضة الط

د [ ٧٠ ]  
ط [ ١٢٥ ]

( ٤٩٧ / ١ ) ، الوسيط ( ٢٥٤ / ٢ ) ، البيان ( ٤٦٦ / ٢ ) ، اللباب ص ٣٧ .

~~✗~~ في ( هـ ) : " أن القصر " ، وفي ( د ) ، ( هـ ) : " أن يقتصر " .

(٢) انظر : بدائع الصنائع ( ٤٦٣ / ١ ) ، ( ٤٦٤ ) .

~~✗~~ سقط من ( هـ ) .

~~✗~~ في نسخة ( ط ) : " في المخالف " .

~~✗~~ في ( هـ ) : " إتمامه " .

~~✗~~ في ( د ) ، ( ط ) : " فخف " .

(٨) انظر : المجموع ( ٢٨٥ / ٤ ) .

(٩) انظر : المقنع الورقة ( ٦٨ ) ، التهذيب ( ٣٠٧ / ٢ ) ، التعليقة ( ١١٠٧ / ٢ ) ؛

مختصر المزني ص ٣٠ ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر

ص ٢٠٣ .

~~✗~~ في ( هـ ) : " لم " .

[ نوى القصر ثم  
أراد الإتمام ]

للإتمام . وعلى هذا لو كان لا يجد الماء ولا التراب ، فشرع في الصلاة بنية الإتمام ، ثم قدر على الطهارة ، لا يلزمه الإتمام ؛ لأن ما شـرـع فـيـه لـيـس بحـقـيـقـة الصلاة ، فلم يصـر به ملتزماً للإتمام<sup>(١)</sup> .

الثالثة : المسافر إذا نوى القصر ثم أراد أن يتم الصلاة فله ذلك<sup>(٢)</sup> ، قال مالك : لا يجوز له الإتمام ؛ لأن الزيادة لا يشتمل عليها بنية<sup>(٣)</sup> . ودليلنا [ أنه ] نوى أداء صلاة الوقت ، والزيادة ليس تتضمن تغيير هذه النية ؛ بل تتضمن ترك [ شرطه ] ؛ وهو الاختصار على ركعتين فلم يمنع [ منه ] .

[ الشك في نية القصر ]

الرابعة : لو شك هل نوى القصر أم لا فيلزمه الإتمام ؛ لأن أصل الفرض أربع ركعات ، والاختصار على ركعتين رخصة ، فإذا شكنا في [ نيته ] يعود إلى الأصل<sup>(٤)</sup> .

فرع : [ إذا ] شك في نية القصر ثم تذكر في الحال يلزمه الإتمام ؛ لأن فعله في زمان الشك احتسب عن الإتمام ، ومن احتسب جزءاً من صلاته [ من ] الإتمام لزمه الإتمام ؛ كما لو اقتدى بمقامي<sup>(٥)</sup> .

[ آخر ] صلاته<sup>(٦)</sup> .

(١) انظر : التعليقة ( ١١٠٧ / ٢ ) ، التهذيب ( ٣٠٧ / ٢ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٠٦ .

(٢) انظر : الحاوي ( ٤٧٢ / ٢ ) ، روضة الطالبين ( ٤٩٧ / ١ ) ، فتح العزيز ( ٢٣٥ / ٢ ) ، التهذيب ( ٣٠٨ / ٢ ) ، اللباب ص ٣٧ .

(٣) انظر : المعونة ( ٢٦٧ / ١ ) ، الكافي ( ٦٧ / ١ ) .

(٤) في ( د ) ، ( ط ) : " أن " .

(٥) في ( هـ ) : " شرط " ، وفي ( د ) ، ( ط ) : " شرطه " .

(٦) ساقطة من ( د ) .

في ( هـ ) " سببه " .

(٨) انظر : الإبانة الورقة ( ١ / ٤٦ ) ، مختصر المزني ص ٣٠ ، التعليقة ( ٢ / ١١٠٢ ) ، الوسيط ( ٢٥٤ / ٢ ) ، البيان ( ٤٤٦ / ٢ ) ، فتح العزيز ( ٢٣٣ / ٢ ) ، روضة الطالبين ( ٤٩٧ / ١ ) ، التنبيه ص ٥٥ ، نهاية المطلب ج ٢ ( ٤١٨ / ١ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٠٨ .

في ( هـ ) : " لو " .

في ( هـ ) : " عن " .

في ( د ) ، ( ط ) : " جزء من " .

(١٢) انظر : الإبانة الورقة ( ٤٦ / ب ) ، التهذيب ( ٣٠٧ / ٢ ) ، الوسيط ( ٢٥٤ / ٢ ) ، روضة الطالبين ( ٤٩٧ / ١ ) ، فتح العزيز ( ٢٣٣ / ٢ ) وجاء فيه : لو شك

[ إذا نوى القصر فصلي ركعتين ثم قام ]

هـ [ ٢١٠ ب ]

الخامسة : إذا نوى القصر فصلى ركعتين وقعد للتشهد ثم قام ،  
 إن قصد أن يتمها أربعاً جاز ، وإن قام ساهياً عاد إلى قعوده ؛ كما  
 لو قام في الصباح إلى الثالثة ساهياً ، وإن تعمّد القيام ، لا بقصد  
 الإتمام تبطل صلاته ؛ كما لو قام إلى الركعة الخامسة عامداً ، // حتى  
 قال أصحابنا : لو نوى القصر ثم صلى أربعاً ساهياً ، فلما قعد للتشهد  
 نوى الإتمام ، لا يحتسب له ما فعله ؛ لكن عليه أن يقوم فيصلي ركعتين غيرهما ؛  
 لأنه ساه في فعلهما ، فالسهو لا يحتسب به عن الفرض<sup>(١)</sup> .

في أنه هل نوى القصر أم لالزمه الإتمام ، وإن تذكر في الحال أنه نوى القصر نص  
 عليه في الأم ، بخلاف ما لو شك في أصل النية ثم تذكر على القرب حيث تصح  
 صلاته ولا يكادح .

(١) انظر : الإبانة الورقة ( ٤٦ / ب ) ، ، ( ٤٧ - أ ) ، التعليقة ( ١١٠٧ / ٢ ) ،  
 التهم  
 ( ٣٠٨ ، ٣٠٧ / ٢ ) ، فتح العزيز ( ٢٣٥ / ٢ ) ، روضة الطالبين ( ٤٩٧ / ١ ) ،  
 الوسيط ( ٢٥٤ / ٢ ) .

ط [١٢٦]

## الفصل الرابع في صلاة المسافر بالجماعة //

[اقتداء المسافر  
بالمقيم]

وفيه خمس مسائل : إحداها : إذا اقتدى المسافر بمقيم يلزمه الإتمام عندنا<sup>(١)</sup> وعند عامة العلماء<sup>(٢)</sup> ، قال إسحاق بن راهويه<sup>(٣)</sup> : لا يلزمه الإتمام<sup>(٤)</sup> ، لنا ما روي عن ابن عمر أنه قال في المسافر إذا دخل في صلاة المقيم يصلي بصلاته ،<sup>(٥)</sup> // وروي أن رجلاً قال لابن عباس - رضي الله عنه - : ما بال المسافر يصلي ركعتين في حال الانفراد وأربعاً إذا اقتدى بمقيم ؟ قال : تلك السنة<sup>(٦)</sup> .

د [١٧١]

فروع ثلاثة : أحدها : إذا اقتدى بمقيم في آخر صلاته وقد بقي ما دون ركعة ، يلزمه الإتمام عندنا<sup>(٧)</sup> ، وقال مالك : لا يلزمه الإتمام  
م  
يدرك ركعة<sup>(٨)</sup> ، وقاس على الجمعة لا يصير مدركاً لها إلا بإدراك ركعة ، وأصحابنا فرقوا بأن هناك تأثير الإدراك في الإسقاط ورد الفرض من أربع إلى ركعتين ، فاعتبرنا أن يكون للمدرك حكم ، وأما هاهنا تأثير الإدراك في إلزام الزيادة ، فاعتدنا بالقليل منه احتياطاً للعبادة .

[إذا اقتدى بمقيم  
آخر صلاته وقد  
بقي ما دون ركعة]

(١) انظر : الإبانة الورقة (١ / ٤٧) ، الأم (٣١٦ / ١) ، البيان (٤٦٧ / ٢) ، التعليقة (١١٠٧ / ٢) ، الباب ص ٣٧ ، فتح العزيز (٢٢٨ / ٢) ، التهذيب (٢ / ٣٠٨) ، روضة الطالبين (٤٩٤ / ١) ، مختصر المزني ص ٣٠ ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق عبد الله الحضر ص ٢٠٨ .

(٢) انظر : بدائع الصنائع (٤٦٦ / ١) ، شرح الوقاية (٢٧٩ / ١) ، المدونة (٢٠٨ / ١) ، المغني (١٢٩ / ٢) .

(٣) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد ، أبو يعقوب ، المعروف بابن راهويه ، ولد بنيسابور عام ١٦٦ هـ وتوفي بها عام ٢٤٣ هـ ، أحد كبار الحفاظ ، له تصانيف ، منها : المسند مخطوط ، طاف البلاد لجمع الحديث ، وممن أخذ عنه الإمام أحمد ، والبخاري ، ومسلم وغيرهم ، قال عنه الخطيب البغدادي : اجتمع له الحديث والفقه والحفظ والصدق والورع .

والزهدي . انظر : طبقات الحنابلة (١٠٢ / ١) ، الأعلام (٢٩٢ / ١) .

(٤) انظر : المغني (١٢٩ / ٢) .

(٥) انظر : مصنف عبد الرزاق (٥٤٢ / ٢) .

(٦) انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (١٩٧ / ٥) .

(٧) انظر : التعليقة (١١٠٨ / ٢) ، روضة الطالبين (٤٩٤ / ١) ، الحاوي (٤٧٧ / ٢) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٠٨ .

(٨) انظر : المدونة (٢٠٨ / ١) ، النخبة (٣٦٧ / ٢) .

[ اقتدى بإمام مقيم  
ثم أفسد الصلاة ]

الثاني : إذا اقتدى بإمام مقيم ثم أفسد الصلاة ، يلزمه الإتمام ولا يجوز له القصر بعد ذلك<sup>(١)</sup> ، وقال أبو حنيفة : لا يلزمه<sup>(٢)</sup> ؛ لأن لزوم الزيادة عنده بسبب الاقتداء . ودليلنا [ أنه التزم ]<sup>(٣)</sup> الأربع باقتدائه ، فلا يسقط الفرض عنه بما دونه . وعلى هذا لو أفسد الإمام صلاته فعلى المأموم أن يتم ، لأنه صار ملتزماً له بنفس الاقتداء .

[ اقتدى بمقيم ثم  
تبين له أن الإمام  
كان محدثاً أو جنباً ]

الثالث : إذا اقتدى بمقيم ، ثم تبين له أن الإمام كان جنباً أو محدثاً ، فإن قلنا إن صلاته خلف الجنب صلاة انفراد لا يلزمه الإتمام<sup>(٤)</sup> ، وإن قلنا صلاة جماعة فيلزمه الإتمام<sup>(٥)</sup> ، وصورة المسألة فيما إذا اقتدى به ونوى القصر ، فأما إذا لم ينو القصر يلزمه الإتمام بكل حال //

[ اقتدى بإمام  
مسافر ]  
ط [ ١٢٦ ]

الثانية : إذا اقتدى بإمام مسافر فإن نوى الإتمام يلزمه الإتمام بنيته قصر الإمام أو أتم ، وإن نوى القصر يُراعى صلاة إمامه ، فإن قصر الإمام قصر معه ، وإن أتم [ الإمام ]<sup>(٦)</sup> [ تابعه في الإتمام ]<sup>(٧)</sup>

[ علق نيته بنية  
إمامه ]

فروع خمسة : أحدها لو علق النية بنية إمامه فقال : نويت ما نواه إمامي من القصر والإتمام ، ففيه وجهان : أحدهما : لا بد من نية القصر ، وإذا علق // النية يلزمه الإتمام ؛ لأن النية لا يجوز أن تقع موقوفة في باب الصلاة ؛ كما لو كان عليه إحدى صلاتي ظهر أو

د [ ٧١ ]

(١) انظر : الإبانة الورقة ( ٤٧ / ١ ) ، البيان ( ٤٦٨ / ٢ ) ، التهذيب ( ٣٠٨ / ٢ ) ، فتح العزيز ( ٢٢٠ / ٢ ) ، روضة الطالبين ( ٤٩٥ / ١ ) ، مختصر المزني ص ٣٠ .

هـ [ ٢١١ ]

(٢) انظر : بدائع الصنائع ( ٤٦٧ / ١ ) .  
(٣) في ( د ) : " أن التزم " .  
(٤) انظر : التلخيص ص ١٧٣ ، فتح العزيز ( ٢٣٠ / ٢ ) .  
(٥) انظر : التعليقة ( ١١٠٨ / ٢ ) ، فتح العزيز ( ٢٣١ / ٢ ) ، التهذيب ( ٣٠٨ / ٢ ) ، البيان ( ٤٦٨ / ٢ ) ، مختصر المزني ص ٣٠ ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق :  
عبد الله الحضر ص ٢٢٤ .

(٦) ساقطة من ( د ) ، ( ط ) .  
(٧) انظر : الإبانة الورقة ( ٤٧ / ١ ) ، الأم ( ٣١٦ / ١ ) ، البيان ( ٤٦٩ / ٢ ) ، التهذيب ( ٣٠٨ / ٢ ) ، فتح العزيز ( ٢٢٩ / ٢ ) ، روضة الطالبين ( ٤٩٤ / ١ ) - ٤٩٥ ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة ( ٤١٨ / ب ) ، وفي ( هـ ) : " أتم المأموم متابعة له " .

(٨) في ( هـ ) : " أتم المأموم متابعة له " .



عصر ، فنوى التي عليه لا يصح ، إلا أن هناك لا تتعقد ؛ لأن أحد [ الفريضتين مخالفة للأخرى ] <sup>(١)</sup> ، وهاهنا // كلاهما فرض الوقت والقصر رخصة ، ومن أصحابنا من قال : تجزيه <sup>(٢)</sup> ؛ لأن صلاته لا تقع على حسب نيته إذا نوى القصر ، وإنما تقع على حسب صلاة الإمام ، ولا طريق له إلى الوقوف على نيته حقيقة ، فجوزنا أن يعلق نيته بنيته <sup>(٣)</sup> .

[ اقتدى بمسافر  
فلأحدث ]

الثاني : إذا اقتدى بمسافر فأحدث ، إن أخبر المأمومين بما نواه قبلوا خبره في القصر والإتمام ، وإن لم يخبرهم بنيته ظاهر ما قاله الشافعي رحمه الله - أن عليه الإتمام ؛ لأن من الجائز أنه قد نوى الإتمام فلا يسقط الفرض إلا بيقين <sup>(٤)</sup> ، وقال ابن سريج <sup>(٥)</sup> : لا يلزمه الإتمام ؛ لأن الظاهر أنه قصد القصر من حيث إن القصر عزيمة عند قوم ، وهو أفضل عند الباقيين ، فلا [ تترك الفضيلة ] <sup>(٦)</sup> .

[ إذا أحدث الإمام  
واستخلف ]

الثالث : لو أن الإمام أحدث فاستخلف خليفة ، إن كان الخليفة مسافراً فإن قصر الخليفة [ يقصر ] <sup>(٧)</sup> ، وإن أتم فعله الإتمام ، وإن استخلف مقيماً فعلى من تابعه من المسافرين الإتمام ؛ وأما الإمام إذا

<sup>(١)</sup> في ( د ) ، ( ط ) : " الفرضين مخالف للآخر " .

<sup>(٢)</sup> ذكر السيوطي تحت قاعدة ( الأمور بمقاصدها ) صوراً صحت فيها النية مع تردد أو تعليق ؛ ومنها : لو كان في الصلاة وشك في قصر إمامه فقال : إن قصر قصرت ، وإن أتم أتممت ، فإن قاصراً قصر . الأشباه والنظائر ص ١٠١ .

<sup>(٣)</sup> انظر : التعليقة ( ١١٠٥ / ٢ ) ، البيان ( ٤٦٨ / ٢ ) ، التهذيب ( ٣٠٨ / ٢ ) ، فتح العزيز ( ٢٢٩ / ٢ ) ، روضة الطالبين ( ٥٩٥ / ١ ) .

ط [ ١٢٧ ]

<sup>(٤)</sup> انظر : الأم ( ٣١٦ / ١ ) ، البيان ( ٤٦٨ / ٢ ) ، الحاوي ( ٤٧٩ / ٢ ) ، روضة الطالبين ( ٥٩٥ / ١ ) ، مختصر المزني ص ٣٠ ، التعليقة لأبي الطيب الطبري ، تحقيق عبد الله الحضر ص ٢٢٦ .

<sup>(٥)</sup> أحمد بن عمر بن سريج ، أبو العباس ، القاضي بشيراز صنف نحو ٤٠٠ مصنف ؛ منها : الرد على ابن داود في القياس ، الخصال ، كان أحد أئمة الشافعية ، ويلقب بالبايز الأشهب ، أخذ الفقه عن أبي قاسم الأنماطي ، توفي سنة ٣٠٦ هـ وهو سيد طبقته بإطباق الفقهاء .

انظر : البداية والنهاية ( ١٥٣ / ١١ ) ، طبقات الشافعية الكبرى ( ٢٨ - ٢١ / ٣ )

<sup>(٦)</sup> في ( د ) ، ( ط ) : " ينزل القضاء به " .

<sup>(٧)</sup> في ( هـ ) : " قصر " .

جدد الطهارة وعاد ، إن اقتدى بخليفته فعليه الإتمام ، سواء بنى على صلاته الماضية ، على قولنا : إن من سبقه الحدث يبني أو يستأنف الصلاة ، فإذا لم يُقَدِّ بالخليفة ؛ // بل أراد أن يصلي منفرداً وهو الذي [ نصره ] ~~المزني~~ في المختصر ، إنه يجوز له القصر ؛ لأن وجوب الإتمام بالإقامة ، أو بنية الإتمام ، أو بالاقتداء بمقيم ، وما وجده في حقِّه

شيء من هذه الأشياء الثلاثة ، وحكي عن ابن سريج أنه قال : [ يلزمه ] ~~الإتمام~~ ، وهو ظاهر ما نقله المزني في المختصر عن الشافعي - رحمه الله - . ووجهه أن الخليفة التزم المضي على صلاة إمامه ، بدليل أنه يراعي نظم صلاته ، وإذا كان الإمام الثاني يبني على صلاة

د [ ١٧٢ ]

شرع // فيها ويمضي على حكمها أو جبنا عليه أيضاً أن يتم صلاته على الوجه الذي انتهى إليه ما التزمه بالتكبير (٣) .

الرابع : لو قام الإمام المسافر إلى الركعة الثالثة ، إن علم المأموم ~~بأنه~~ ساه ؛ بأن كان حنفي المذهب يعتقد أن الإتمام غير جائز ، فالمأموم لا يتابعه ، ولكن إما أن ينفرد عنه ، أو ينتظره ، فأما إذا لم يعلمه ساهياً فإنه يتابعه ويحمل الأمر على أنه قد نوى الإتمام ، وصار كما لو سجد في خلال قيامه يتابعه ، ويحمل الأمر على أنه قرأ آية سجدة ، فلو أن الإمام بعد فراغه من الثالثة قعد للتشهد فقد بان له أن الإمام سها فلا يتابعه ؛ ولكن يقوم [ ويصلي ] ~~ركعة~~ رابعة ؛ لأنه صلى ركعة يُقصد [ بها ] ~~الإتمام~~ واحتسب له بجهله فلزمه الإتمام (٧) .

[ القيام إلى الركعة الثالثة في حالة القصر ]

~~في ( د ) ، ( ط ) : " نصه "~~

~~في ( هـ ) : " عليه "~~

(٣) انظر : البيان ( ٢ / ٤٦٨ ) ، الحاوي ( ٢ / ٤٧٩ ) ، فتح العزيز ( ٢ / ٢٣١ ) ،

روضة الطالبين ( ١ / ٤٩٥ ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله

الحـ

ص ٢٢٦ - ٢٢٧ .

~~في ( د ) ، ( ط ) : " أنه "~~

~~في ( هـ ) : " فيصلي "~~

~~ساقطة من ( هـ ) .~~

(٧) انظر : المحرر ص ٢٢٧ ، البيان ( ٢ / ٤٦٩ ) ، الحاوي ( ٢ / ٤٨١ ) ، التهذيب

( ٢ / ٣٠٨ ) ، فتح العزيز ( ٢ / ٢٣٤ ) ، المجموع ( ٤ / ٢٩٣ ) ، روضة